الصباح

رئيس التحرير
علي حسن الفواز

ch.editor@alsabaah.iq
www.alsabaah.iq

الاربعاء 14 تموز 2021 العدد 5166 Wed. 14 Jul. 2021 Issue No

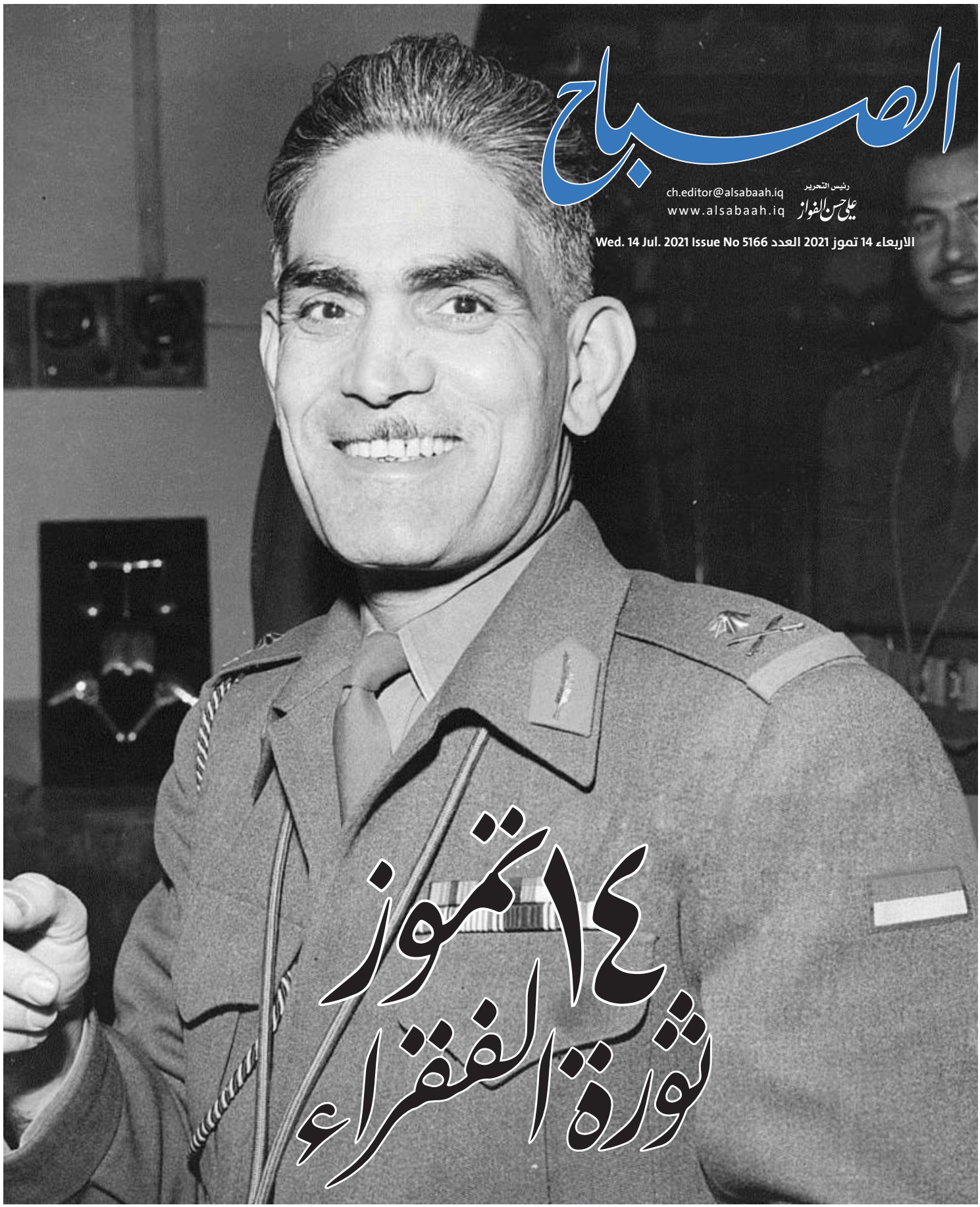

١٤ تموز ثورة الفقراء

أحدثت تحولات اجتماعيَّة واقتصاديَّة عميقة

14 تموز.. ثورة الربيع العراقي

رغم الاختلاف الحاصل بشأن يوم 14 تموز بين من يسميها ثورة وبين من يعد هذا اليوم انقلابا عسكريا، إلا أن هذا اليوم يبقى من الأيام العظيمة في تاريخ ومسيرة العراق وشعبه الذي أثبت ولا يزال يثبت أنه شعب حي ضد الظلم والفساد ولا يقبل بالاستعباد.

● بغداد: مهند عبدالوهاب وشيماء رشيد

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي رائد فهمي، أكد أن «ثورة 14 تموز أحدثت تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة وأنهت طبقة (الاقطاعيين) مالكي الأراضي وانتزعت الاراضي منها من خلال قوانين الاصلاح الزراعي ونقلتها الى عدد كبير من الفلاحين، وشجعت الكثير من الشباب على إنضاج الكثير من الحركات التحررية وتأسيس المنظمات الطلابية والنسائية والشبابية، وكان عام 1958 هو عام الربيع العراقي».

وأضاف فهمي في حديثه لـ«الصباح»، أن «ثورة 14 تموز شكلت حدثاً مهماً في تاريخ الدولة العراقية وهي حركة قامت بها مجموعة من الضباط ولكن ما ان اندلع التغيير في ثورة 14 تموز حتى زحفت الجماهير وتحول الانقلاب الى ثورة كبيرة».

وأوضح أن «الثورة لم تسقط النظام الملكي وتحقق الجمهورية فقط، ولكنها أحدثت تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة»، وبين أن «هناك شريحة واسعة لم يحالفها الحظ في أخذ دورها في العهد الملكي وبعد الثورة أصبحت تلعب دوراً كبيراً (فئات وسطى وأقل منها) بمعنى أن النظام الملكي كان نظاماً تهيمن عليه العائلة المالكة وتحالف كبير مع كبار مالكي الأرض والتجار ومجموعة من كبار الضباط الذين يشكلون قوام وعماد الحكومات المتتالية أمثال نوري السعيد وكذلك الفئات الريفية المرتبطة بالنظام شبه الاقطاعي».

وأشار فهمي إلى ان «الفئات الوسطى الكبيرة التي انتعشت مع نمو الدولة بعد الثورة فئات كان يصعب عليها عملياً أن تتقدم بسبب المجاميع المرتبطة بالدولة (الملكية) وهذا يفسر سبب قيام الدولة وهذه الفئات المنتعشة من التغيير كانت من صغار الموظفين والضباط في الدولة والمؤسسات الاخرى التي تبحث عن دور أكبر والتي كان النظام الملكي يغلق المنافذ عليها».

وأوضح أنه «على الصعيد السياسي فان النظام الملكي كان في تعاون كبير وتحالف مع الولايات المتحدة وحلفائها في إطار حلف بغداد، وتصدرت عملية مقاومة الحركات التحررية بشكل خاص مصر في زمن عبد الناصر وتعتبر مصر قد حررت من النظام الملكي وسارت على طريق الاستقلال الوطني وعززت الروح القومية وكانت ترفع شعارات استنهضت فيها جماهيرا واسعة، وقد وضع العراق في العهد الملكي نفسه في مقدمة مقاومي الحركات التحررية وكان دوره واضحاً من (العدوان الثلاثي)، إضافة الى أن العهد الملكي اعتبر نفسه في مقدمة مكافحة الشيوعية بالعالم ولذلك أدخل ضمن مفهومه مقاومة الشيوعيين والديمقراطيين وكل من يدعون الى التحرر، لذلك في العهد الملكي تم إعدام قادة الحزب الشيوعي والمئات من الذين اعتقلوا سواء كانوا من الديمقراطيين أو القوميين، وكانت كلها قوى تعمل ضد الاستعمار وكان النظام متحسسا من الحريات التي تتمتع بها الحركات التحررية بحيث أنه في انتخابات سنة 1954 عندما فاز 11 نائباً من غير الحزب الشيوعي من الديمقراطيين التقدميين قاموا بحل البرلمان».

وبين سكرتير الحزب الشيوعي أنه «أبان انطلاقة ثورة 14 تموز أطلق سراح الكثير من الشخصيات السياسية والوطنية المعتقلة في السجون، والآن هناك من يتحسر على النظام الملكي ويعتبر أن هناك خطأ كبير في القضاء عليه وسقوطه ويحمّل كل ما دار من مآس في البلد على ثورة 14 تموز ويحملها أيضا عدم انصاف النظام الملكي، وبتحليل موضوعي فان النظام الملكي عملياً هو الذي أغلق الباب أمام استمراريته ولاسيما نهج نوري السعيد عندما تبنى نهج السياسات المواجهة للحريات وعندما دخل في التحالفات الدولية وواجه الحركات التحررية ومنها الحركة القومية والعربية وعبد الناصر والتقدميون غلق أي منافذ لنفس وطني».

عضو مجلس النواب سعران الاعاجيبي قال في تصريح لـ«الصباح» بهذه المناسبة: إن «هذه الثورة لها إنجازات عديدة وقد حققت تحولات كبيرة في المجتمع العراقي وبقيت تأثيراتها حتى اليوم رغم الثورات المضادة، وما حصل كان تحوّلا إيجابيا لصالح الدولة العراقية لتوفير حياة معيشية أفضل من فترة الحكم الملكي السابق وفعلا هذا الذي حقّقه نظام الجمهورية».

وأضاف أن «ثورة 14 تموز تعد من الثورات التي غيرت في النهج السياسي العراقي وتحويل العهد الملكي الى العهد الجمهوري اضافة الى التغير في الواقع الاجتماعي والسياسي والتحول والانفتاح على الدول وخلق تحالفات سياسية كبيرة مع دول العالم».

الى ذلك أوضح الباحث التاريخي عقيل نبيل الموسوي، أن «ثورة تموز لم تولد بالصدفة وإنما كانت ثمرة نضال شعب كامل ضد الظلم الذي امتد من ثورة العشرين وحتى قيام هذه الثورة».

وقال الموسوي في تصريح لـ «الصباح»: إن «ثورة 14 تموز أجرت تغييراً جذرياً في النظام وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تغيير طبيعة علاقات الطبقات الاجتماعية، ولكنها تعرضت الى ضغوط كبيرة من الداخل والخارج سهلت للقوى الرجعية من ان تزيد من تآمرها على الثورة وعلى حقوق الجماهير .

وتابع الموسوي: «لذلك تعد ثورة 14 تموز تغييراً جوهرياً على جميع الجوانب وخاصة الاقتصادية، ولا تقوم الثورة في أي مكان في العالم إلا إذا كانت هناك أسباب تدفع المجتمع أو المؤسسات الأمنية للقيام بثورة أو انقلاب ضد النظام القائم، وتعود أسباب قيام ثورة 14 تموز الى أمور كثيرة».

قوانين تحرّر من التبعيَّة وتحقق توازناً في العلاقات الدوليَّة

الجمهوريَّة العراقيَّة وسياسة الاستقلال

وسط الاضطرابات الكبيرة في الشرق الأوسط، تبنت الجمهوريَّة العراقية اختيار طريقها الخاص، على صعيد السياستين الداخلية والخارجية، في الوقت الذي كان فيه الوضع الدولي يعاني الخلافات والصراعات بين القوى العظمى، أما السياسة الداخلية فقد تعثرت بسبب الصراعات على السلطة بين الأحزاب السياسية.

● بغداد: هدى العزاوي

مدير المركز العراقي للدراسات الستراتيجية الدكتور غازي فيصل حسين قال في حديث خاص لـ«الصباح»: إنّه «بفعل تضارب المواقف السياسية للأحزاب العراقية من العلاقة الستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي ووحدة العراق الفورية والاندماجية مع الجمهورية العربية المتحدة، شهدت العلاقات بين الأحزاب توتراً حاداً، فحزب البعث اتخذ موقفاً مؤيداً للوحدة الشاملة مع الجمهورية العربية المتحدة، وعلى العكس تبنى الحزب الشيوعي العراقي موقفاً معارضاً للوحدة الاندماجية، وطالب بالاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة والصداقة مع الاتحاد السوفيتي، وساند هذا الموقف الزعيم عبد الكريم قاسم، ليشارك في ترسيخ وتعميق الانقسام بين قيادة الضباط الأحرار وقيادات الأحزاب السياسية العراقية».

وأضاف، «في الواقع، قدم الكرملين الدعم السياسي والتسليحي والاقتصادي للجمهورية العراقية، عبر التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات بين البلدين، بهدف التوجيه والتحكم في السياسة العراقية، بما ينسجم مع أهداف السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط والعالم العربي، ولمنع العراق من البحث عن تجديد التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية. وللتعبير عن جدية موسكو في توثيق علاقات التعاون مع الحكومة العراقية، تم التوقيع على اتفاقية لتنظيم التجارة بين البلدين في 13 تشرين الاول 1958م. كما وقعت اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي في 16 آذار 1959م، إضافة لتوقيع اتفاقية للتعاون الثقافي والعلمي في 9 أيار 1959».

وبيَّن، «لقد سمحت ومهَّدت هذه المجموعة من الاتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي، لانسحاب العراق من جميع الاتفاقيات السابقة مع الدول الغربية، مما عمَّق الشعور بعزلة العراق على صعيد العلاقات الإقليمية والدولية، ولكن اتفاقيات وبرامج الدعم والمساعدة التي قدمها الاتحاد السوفيتي، كانت في مجال التسليح والتصنيع وتطوير التكنولوجيا».

تأسيس منظمة الدول المصدِّرة للنفط OPEC

ويشير حسين إلى أنَّ العراق تبنى بعد 14 تموز 1958م، ستراتيجية للاستقلال عن الشركات والكارتيلات النفطية البريطانية والأميركية، وتقدم بإعلان مبادرة لدعوة ممثلي البلدان المصدرة للنفط للاجتماع في بغداد في 16 أيلول 1960م، حيث تم الاتفاق على إنشاء منظمة عامة دائمة للبلدان المصدرة للنفط أوبك، بهدف توحيد وتحديد مواقف وسياسات الدول المصدرة للنفط، في ما يتعلق بالأسعار والإنتاج وكل ما يتعلق بالسوق النفطية لتلبية حاجة السوق وارتفاع أو انخفاض الطلب على النفط في الأسواق العالمية لحماية مصالح الدول النفطية المنتجة. وشكل الإعلان عن تأسيس منظمة أوبك OPEC في بغداد، «نجاحاً لحكومة بغداد في مجال تحرير الثروة النفطية الوطنية من احتكار الشركات الرأسمالية».

بعد نجاح بغداد في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط، بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق IPC، بشأن رفع معدلات الارباح من الصادرات النفطية ومشاركة العراق في رسم سياسات الإنتاج، لكن المحادثات فشلت وذهبت لطريق مسدود بسبب تعنت الشركات النفطية الاحتكارية. مما دفع الحكومة العراقية لتشريع القانون رقم 80 لسنة 1961م الذي يحدد مناطق وحدود الاستثمار لشركات النفط في 11 كانون الاول 1961م.

ويقول حسين: «لقد كان هدف الحكومة العراقية زيادة عائدات الأرباح التي تدفعها الشركات النفطية للعراق ورفع قدرته على استثمار الاحتياطات النفطية بما ينسجم مع المصالح الوطنية للعراق، من خلال الانفتاح وتعميق المنافسة بين الشركات النفطية ومساهمة العراق في رأس المال كشريك في الاستثمار والإنتاج».

وأكد مدير المركز العراقي للدراسات الستراتيجية أنّه «لابد من التذكير بأنَّ بيانات وتصريحات الزعيم عبد الكريم قاسم، تضمنت منذ إعلان الجمهورية العراقية في 14 تموز 1958م، التأكيد على الالتزام (بعلاقات الاخوة مع البلدان العربية والإسلامية)، وفي الوقت نفسه أعلن تأييده والتزامه (بمبادئ منظمة الأمم المتحدة وإعلان مؤتمر باندونج)، مما يعبر عن التزام الجمهورية العراقية بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز». وأضاف، «وبجانب اهتمام العراق بانخراطه في التنسيق مع جامعة الدول العربية، اهتمت السياسة الخارجية العراقية بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة إضافة لمؤتمرات حركة عدم الانحياز، للتأكيد على سياسة الاستقلال السياسي والاقتصادي وضمان السيادة الوطنية مع رفض الاحلاف العسكرية ومختلف اشكال الاستعمار التقليدي والحديث».

قوانين وإنجازات مهمة

من جانبه، قال المحلل السياسي واثق الجابري في حديث خاص لـ«الصباح»: «ستة عقود وثلاث سنوات مرَّت على ثورة 14 تموز وحققت قوانين مهمة في مجال الزراعة، كإلغاء قانون دعاوى العشائر وإقرار قانون الإصلاح الزراعي وفي مجال الاسكان توزيع الأراضي بين الفقراء في مدينتي الثورة والشعلة، وفي باقي المحافظات وقانون الاحوال الشخصية وقانون رقم 80 والعدالة الاجتماعية بوجوهها المختلفة، والخروج من ميثاق بغداد ورفض الأحلاف العسكرية وتبني سياسة عدم الانحياز ودعم حركات التحرر العربية في فلسطين والجزائر».

وتابع، أنه «في مجال الصحة وضع الحجر الأساس لمدينة الطب. وبناء مستوصف في كل قرية وناحية بما في ذلك النائية، وفي مجال التعليم بناء جامعة بغداد وبناء مدارس حسب التوزيع السكاني بما في ذلك القرى والارياف، وفي الصناعة عقد عدة اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي ولهذه الانجازات شرعت جملة من القوانين لتعزيز العمل ومن أهمها قانون الاصلاح الزراعي الذي نقل العراق من الطبقية الاقطاعية إلى اقتصاد يعتمد على جهد العمل الذي لم يكن للفلاح أثر لجهده وهكذا كانت القوانين تدفع باتجاه خدمة المواطنة».

لم تكن ثورة تموز 1958 ثورة عادية في معانيها ودلالاتها ورمزيتها الاعتبارية فحسب، انما هي حدث تاريخي يفصل بين مرحلتين، شأنها شأن الثورة الفرنسية والثورة البلشفية في نقل الإنسان إلى مرحلة متقدمة من التطلعات تعلوها قيم إنسانية تقوم على مبادئ المساواة والتحرر من كل أشكال العبودية،

14 تموز
ما لها وما عليها

● د. عبد الواحد مشعل

وقد كان قادتها وفي مقدمتهم الزعيم عبد الكريم قاسم يحملون هذه المبادئ في ضمائرهم وعقولهم وقيمهم، اذ حرر عبد الكريم قاسم الفلاح من ظلم الاقطاع، والعامل من تسلط رب العمل والمجتمع من شرور الطبقية المذلة لكرامة الإنسان، انها ثورة الإنسان كي يكون حرا في وطنه عزيزا في عيشه وحريته، وهي ثورة عريضة في قيمها وتطلعاتها، وهي كانت جزءاً حيوياً من سمات عصر التحرر بعد حقبة مريرة من الاستعمار، شأنها شأن الثورة الجزائرية والثورة المصرية وغيرها، فكانت بمثابة عصر جديد طال انتظاره، كي ينهض الشعب ويحقق تطلعاته المشروعة في حكم وطني يشارك في صياغته من اجل تحقيق التحرر السياسي والاقتصادي، لتمكين المجتمع من السير في ركب الحداثة، ونقله الى مرحلة متطورة من الحضارة، وفتح آفاق جديدة للتنمية تعمل على تحرر الإنسان العراقي من الخضوع لأصحاب النفوذ سواء كان ذلك في الريف أو الحضر بعد تحجيم المتنفذين منهم، وقد كان للأفكار الاشتراكية دور مؤثر في انصاف الطبقة الفقيرة والكادحة، إذ فتحت المجال واسعا أمام فئات المجتمع المختلفة للاستفادة من فرص التعليم والعمل والخدمات المجانية، إلا أن البيئة الثقافية آنذاك وما يسود فيها من عقلية قبلية وشخصية استحواذية وضعت ثورة تموز في إحراج كبير، فبدلا من رسم ملامح جديدة تترجم مبادئها أدت إلى نهايات مؤلمة لعل أبرزها ما آلت إليه من نتيجة مؤلمة تمثلت في تصفية الاسرة المالكة من دون مبرر، وكذلك ما حصل في ما بعد لزعيمها قاسم من نهاية مأساوية، نتيجة صراعات سياسية بين تيارات سياسية لم تنضج بعد، ومن جانب آخر كان الاندفاع الشديد نحو الاشتراكية قد الحق ضررا في الطبقة الوسطى التي غادر الكثير من أهلها البلاد إلى دول أوروبية عديدة ابان ستينيات القرن الماضي، ما ألحق في بنية هذه الطبقة ضررا كبيرا، لاسيما إذا علمنا أن اغلب أبنائها من أصحاب الكفاءات الثقافية والعلمية والاقتصادية، ما جعل البلاد تخسر الكثير في هذا الجانب، فلم تعد هناك طبقة وسطى، ما ألحق بالبناء الثقافي والاجتماعي العراقي ضررا كبيرا ما زال المجتمع يعانيه حتى الساعة.

أقدم صباح يوم 14 تموز - يوليو 1958 عدد من العسكريين يمثلون «حركة الضباط الأحرار» بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف على القيام بثورة - انقلاب اطاحت بالنظام الملكي القائم و قياداته السياسية والعسكرية، وقد انطلق هذا الحدث بالقضاء على الأسرة المالكة، التي حكمت العراق منذ عام 1921 وقتل خلالها الملك فيصل الثاني، آخر ملوك العراق عن عمر ناهز الـ22 عاماً وذلك من دون محاكمة او اي اجراء قانوني يبرر هذا العمل.

الثورة المغدورة و الغادرة

● عبد الحليم الرهيمي

غير أن هذه الثورة حظيت منذ الساعات الاولى بالإعلان عنها بتأييد و تعاطف شعبي كبيرين في معظم مدن و مناطق العراق،وذلك جراء التبعية السياسية والعاطفية والمعنوية، التي قامت بها الأحزاب السياسية المعارضة للحكم آنذاك، اضافة للحملات الإعلامية المكثفة التي تحرض الشعب العراقي الى القيام بالثورة ضد نظام الحكم الملكي وخاصة، اذاعة صوت العرب، المصرية وغيرها، واستغلال الأخطاء التي يرتكبها ذلك النظام في السياسيتين الداخلية والخارجية كذريعة للقيام بذلك، دون الأشارة لأي اعمال او انجازات ايجابية كان يقوم بها النظام على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والتعليمية و الصحية... وغيرها من مجالات أسهمت في بناء الدولة العراقية خلال اربعة عقود.

وفي 8 شباط-فبراير 1963 اقدم عدد من العسكريين بدعم و مساندة عناصر من قيادي حزب البعث والقوميين على القيام بانقلاب دموي ظلامي مروع تمت خلاله الاطاحة بثورة 14 تموز، قبل ان تبدأ سنتها الخامسة وجرت تصفية قيادتها جسدياً، وفي مقدمته الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، وتمت عملية اعدامهم في مبنى الاذاعة العراقية في منطقة الصالحية في بغداد، من دون محاكمة قانونية نزيهة ومن دون اسباب تبرر هذا العمل الدموي.

ومنذ البدء، يمكن القول كان قيام ثورة 14 تموز والاطاحة بالنظام الملكي بمثابة عملية غدر غير مبررة وغير مقبولة بأي شكل من الأشكال، وكذلك يمكن القول إن الإطاحة بثورة 14 تموز و قيادتها وزعيمها بمثابة عملية غدر مروعة وغير مبررة لا قانونياً ولا سياسياً ولا وطنياً، وهنا يمكن الاستدراك بالقول إن الغدر بثورة 14 تموز لم يكن ثأراً للغدر بالنظام الملكي، لأن رجالات ذلك النظام لم يعلنوا مقاومتهم للثورة والنظام الجديد، مثلما لم يقم انصار النظام الملكي و مؤيدوه بأعمال معادية للثورة، وهذا يعني ان الغدر في الحالتين لم يتحقق بدوافع ثأرية، انما لأسباب ابعد من ذلك اي حدث في سياق صراع سياسي محموم بين القوى مختلف القوى السياسية والعسكرية في الداخل وبدفع وبتأثير قوى خارجية، اقليمية، ودولية، في كلا الحالتين.

إن ابرز وأهم الأسباب، التي مهدت لثورة تموز ومنحتها قدراً من الشرعية الشعبية، هي الأسباب ذاتها، لكن من دون شرعية شعبية، التي أدت بمجملها للانقلاب الدموي في 8 شباط 1963.. ومن هذه الأسباب البارزة و المهمة هي: غياب الوعي الفكري والسياسي الناضج لدى القائمين بالحدثين والذين لم يتنبئوا بما سيترتب على اي من الحدثين، والتعبئة الخاطئة لخلق الحماس والاندفاع للقائمين بالحدثين وانصارهما المباشرين والمحتملين.

لقد تقصدت الاشارة و الربط بين الحدثين ووصفهما (بالغدرين): ثورة 14 تموز المغدورة على يد انقلابيي 8 شباط والثورة الغادرة التي اطاحت بالنظام الملكي، الذي رغم الأخطاء التي تنسب اليه ومهما كان حجمها قام ببناء دولة بدأت (من الصفر) وخلال العقود الأربعة، التي عاشتها انجزت الكثير على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعليمية والصحية والاجتماعية والخدمية والعمرانية، التي كان آخرها تشكيل (مجلس الأعمار) عام 1953 وانجازاته الكبيرة التي واصلت ثورة 14 تموز تنفيذها وانجازها والافتخار بها .

هذا التقصد في الربط بين الحدثين التأريخين اللذين لعبا ادواراً في تغيير مسارات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعراقيين والعراق، انما بهدف الخروج من المألوف في الاشادة والتبجيل والتعظيم لحدث او قضية كبرى، من دون الاشارة الى سلبياته او اخفاقاته او توجيه النقد الحاد له والادانة والتخوين احياناً، لحدث آخر والتعمد في طمس اي مظهر او انجاز ايجابي بما يخرج كلا النهجين عن الموضوعية و الحياد المطلوبين في تناول وتحليل اي قضية مهمة. اما الهدف الآخر للاشارة لـ(الغدرين) فإنما أردت القول إن الصراعات السياسية والاجتماعية ليست بالضرورة أن تؤدي بالخلاف حولها الى القطيعة واستخدام العنف والغاء الآخر، انما ضرورة اللجوء الى الحوار والتفاوض والبحث عن العوامل، التي تساعد على الاقتناع بالحلول الوسط التسووية والتنازلات المتبادلة، درءا للحلول الدموية، ثم الشعور بالندم، في احيان كثيرة والاعتراف بالخطأ وربما العودة بالقبول بما رفض سابقا.

ثورة 14 تموز..

الرقم والتاريخ

قبل سنين عقدت ندوة لمناسبة ثورة 14 تموز، وكنت حاضراً فيها، وقد لفت انتباهي الى أن المداخلين والمعقبين، انشغلوا في تفاصيل متفرّقة، مثل كيفية دخول الجيش إلى بغداد والمواقف التي رافقت ذلك، وايضا تفاصيل تخصّ حياة الزعيم عبد الكريم قاسم، مثل طعامه الذي يأتيه من البيت في (الصفرطاس) وامور اخرى في حياة الرجل الذي ما زال اغلب العراقيين يكنون له الحب والاحترام لوطنيته ونظافة يده.

● عبد الأمير المجر

دفعني هذا إلى المداخلة والحديث، ليس عن الثورة بشكل مباشر، بل للرد على مداخلات الاخوة الذين سبقوني، وقلت؛ اننا بعد كل تلك العقود ما زلنا نقرأ حدثا كبيرا كهذا، غيّر مجرى حياتنا بطريقة عاطفية، والمفروض أن نقرأ الثورة في سياقات تاريخية عديدة ، في مقدمتها الواقع الدولي الذي تغيّر بعد الحرب العالمية الثانية والتوازنات الدولية الجديدة والصراع العقائدي الذي قسّم العالم على كتلتين كبيرتين، رأسمالية واشتراكية.

وايضا ندرس وضع بريطانيا بعد تلك الحرب، اذ كان العراق من ضمن مستعمراتها، وايضا علينا أن نعرف الخطوط الحمر الدولية وكيفية تجنبها.. لكن للأسف بقيت هذه الامور بعيدة عن تفكير الكثيرين بمن فيهم المشتغلون في حقل السياسة او المنّظرون لها، اي انهم ظلوا تحت هيمنة الضغوطات العقائدية والمواقف المسبقة ولم يواكبوا التطورات التي حصلت في العالم .. لاشك اننا اليوم بحاجة إلى قراءة جديدة لثورة 14 تموز ونقدها بعلمية، فهي لم تأت اعتباطا او نتيجة لنزق مجموعة من الضباط الطامحين للسلطة كما يروج البعض، وهي ايضا ليست منزّهة من الأخطاء او مقدسة كما يراها البعض الآخر، بل هي فعل استدعته ظروف داخلية عراقية تصيّرت ايضا داخل مناخ دولي جديد، لكن اغلب قادتها ومؤيديها لم يعرفوا الاتفاقات السرية وتقاسم النفوذ بين المعسكرين العملاقين ابان الحرب الباردة، وان الشرق الاوسط بات من ضمن نفوذ المعسكر الغربي الرأسمالي وبموافقة السوفييت طبعا.

وقد حصل هذا في اتفاق القرم العام 1945 الذي جمع روزفلت وستالين وتشرشل، وقد تسبب هذا بمتاعب للثورة وللشعب العراقي بشكل عام، لان المزاج الشعبي، كما النخب، كان يساريا، وهذا درس علينا قراءته بتمعن، فالذي حصل لاحقا من كوارث سببه الاقتراب من هذا الخط الاحمر ومحاولة عبوره!.

ثورة 14 تموز حققت قفزات كبيرة في حياة العراقيين على مستوى التنمية المستدامة مثل التعليم والصحة وقطاع العمل والبناء، فضلاً عن تحرير الارادة الوطنية بعد أن تكلس العهد السابق ولم يجدد نفسه، مع انه بدأ مجددا واسس لدولة حديثة بالقياس لما سبق.. فالواقع المزري للفلاح والعامل والابقاء على قوانين الاقطاع وغيرها التي حرمت اكثر من 70 إلى 80 بالمئة من العراقيين، لاسيما ابناء الريف واطراف المدن، من فرصة الاندماج الحقيقي بالدولة الحديثة نتيجة الامية والاهمال، كان سببا في اندلاع الثورة، فالعراق لم يكن بعيدا عن التحولات في العالم وعن المناخ الثوري الذي تشبعت به عقول ونفوس النخب والجماهير معا.

ولعل أهم ما علينا أن نقرأه اليوم هو لعبة التوازنات الجديدة وضرورة تكييف واقعنا السياسي معها، لان الكلفة السابقة كانت باهظة، وكان سببها تجاوز هذه المسألة الحساسة!.

مرَّت ستة عقود وثلاث سنوات على ثورة 14 تموز، وهي مدة زمنية ليست بالقصيرة، والحق لم يحط هذا الحدث البالغ الأهمية في تاريخ العراق والشرق الأوسط بتقويم علمي رصين يحظى بإجماع النخب السياسية والفكرية العراقية، ويخرجه من حقل التجاذبات العقائدية والمزاجية والاقصائية . فمعظم الكتابات التي تناولته من زواياه المختلفة، تحكمت فيها مزاجات متباينة، وخضعت لرؤى أيديولوجية متفاوتة، غلب عليها منحى الانبهار والاعجاب من جانب، ومنحى التسقيط والتشويه من جانب آخر، الأمر الذي أوقع كلا التقويمين، الاعجابي والتسقيطي، في أخطاء جسيمة، وصلت إلى حد التخوين في أحيان كثيرة.

14 تموز بعد 63 عاماً

● عبد الله حميد العتابي

فقد تعامل الخطاب الانبهاري مع ثورة تموز بوصفها واحدة من أعظم الثورات في تاريخ العراق المعاصر، مرتكزا على عمق التغييرات التي نجمت عنه على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والعالمية، وتعامل مع عبد الكريم قاسم، قائد تلك الثورة وزعيمها الاول، بوصفه الشخصية الأكثر أهمية في تاريخ العراق المعاصر.

وان خطيئة الزعيم الراحل عبد الكريم اخفاقه في صنع وايجاد آلية للانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ويبدو ان ذلك الاخفاق وضع بذور الفناء في جسد ثورة تموز(الخالدة) وزعيمها (الاوحد). أما الخطاب التسقيطي، فتعامل مع ما جرى في العراق صباح يوم الرابع عشر من تموز كانقلاب عسكري لم يجن العراق من ورائه سوى مصائب متتالية وصلت إلى ذروتها بانقلاب 8 شباط 1963 الدموي وانقلاب 17 تموز 1968 المشؤوم، وما آل اليه وضع العراق لاحقاً من استبداد ودكتاتورية وطغيان ومقابر جماعية، كما تعامل مع عبد الكريم بوصفه ضابطاً مغامراً طمح للاستئثار بالسلطة بقوة السلاح ونجح في مغامرته، ومن ثم لا يختلف في كثير أو قليل عن غيره من العسكريين الذين تعاقبوا على حكم العراق منذ ذلك التاريخ.

وفي ظني أنَّ كلا التقويمين افتقر للنزاهة، وبالغ في ابراز النجاحات مثلما بالغ في ابراز الاخفاقات، ومن ثم ارتكب أخطاء جسيمة آلت إلى نوعين من خلط الأوراق: الأول خلط بين المشروع الوطني للثورة ونظامها السياسي. ونقصد بالمشروع الوطني للثورة ذلك المشروع الذي جسدته معارك عبد الكريم في الداخل، كإلغاء قانون دعاوى العشائر واقرار قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي بين الفقراء في مدينتي الثورة والشعلة، وفي باقي المحافظات وقانون الاحوال الشخصية وقانون رقم 80 والعدالة الاجتماعية بوجوهها المختلفة، وكذلك معاركه مع الخارج، كالخروج من ميثاق بغداد ورفض الأحلاف العسكرية وتبني سياسة عدم الانحياز ودعم حركات التحرر العربية في فلسطين والجزائر . ونقصد بالنظام السياسي لثورة تموز ذلك النظام الذي ترتب عليه إلغاء الحياة البرلمانية والتعددية السياسية.

الثاني خلط بين الثورة التي قادها عبد الكريم والانقلاب المضاد الذي قاده حزب البعث في 8 شباط 1963، وانقلاب 17 تموز 1968. ويبدو أنَّ البعض يتعامل مع كل من يصل إلى السلطة مرتديا بذلة عسكرية، أو حتى سبق له امتهان العمل العسكري في أي مرحلة من مراحل حياته، بوصفه ذات عقلية انقلابية ودكتاتورية حتما، وليس ثوريا أو حتى سياسيا، وينتمي من ثم إلى «نخبة العسكرتارية». وهنا يسهل النظر إلى عبد الكريم قاسم بوصفه مجرد حاكم عسكري مثله مثل عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف واحمد حسن البكر. وهذا شكل من اشكال العبث الفكري الذي يحتاج إلى إعادة نظر شاملة.

لتقويم ثورة تموز 1958 بشكل علمي، تبدو الحاجة لتبني رؤية قادرة على وضع الحدود الفاصلة بين الرأي من ناحية، والمعطيات أو الحقائق المجردة من ناحية أخرى، في ضوء مجموعة من الملاحظات اجتهد من جانبي في طرحها على النحو التالي:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالمفاتيح اللازمة لفهم أعمق لشخصية عبد الكريم قاسم، فعلى الرغم من قيادته لواحدة من اكبر الثورات في مقاييس العالم الثالث، فانه بقي مؤمنا بتقاليد واخلاق وسلوكية المؤسسة العسكرية التي ينتمي اليها، تلك المؤسسة القائمة على مركزية القرار والتي اعتادت ان تأمر منتسبيها دون نقاش، او اعتراض في بلد تمتلك فيه هذه المؤسسة دورا متميزا في الحياة السياسية بصورة مباشرة او غير مباشرة يصعب تجاوزه.. ان قاسم استولت عليه فكرة الزعيم الاوحد، لكن ببذلة عسكرية . رافضا ان يكون حاكما عسكريا بمعايير السياسة والحكم. ولأنه لا توجد شخصية إنسانية «كاملة الأوصاف» علينا أن نبحث أيضا إلى جانب هذه المكونات «إيجابية الطابع» في شخصيته، التي ينبغي أن نضيف إليها التواضع والبساطة والاستقامة الخلقية والنزاهة الشخصية وطهارة اليد، وعلى الجانب الاخر، علينا أن نلقي الضوء على المكونات الأخرى سلبية الطابع، أهمها في تقديري: إحساس نرجسي بالذات، واعتزاز مفرط بالشخصية، والتردد وعدم الحسم.

الملاحظة الثانية تتعلق بالمفاتيح اللازمة لفهم أعمق لطبيعة المشروع الوطني لثورة تموز. فحين يتحرك تنظيم سري يضم مجموعة من الضباط لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة، نصبح بالضرورة أمام انقلاب عسكري ذي طابع وطني، لذا ينبغي ألا تساورنا أي شكوك في أن ما جرى صباح 14 تموز كان من حيث الشكل على الأقل انقلابا عسكريا لا شبهة فيه. غير أن التدقيق الأكثر تعمقا لمكونات هذا التنظيم يؤكد أن معظم أعضائه ارتبطوا تنظيميا أو فكريا، في مرحلة أو أخرى من حياتهم، بهذا الحزب أو ذاك من احزاب الحركة الوطنية العراقية المنضوية تحت جبهة الاتحاد الوطني، وأن الدوافع لتحركهم لم تكن شخصية، طمعا في سلطة أو ثروة، وإنما كانت عامة وتتواءم في مجملها مع تطلعات الحركة الوطنية، الأمر الذي يفسر مسارعة الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة على الساحة العراقية، بما فيها الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب البعث لتأييد «الانقلاب» بعد نجاحه في الاستيلاء على الحكم، ولم يتحول في الوعي الجمعي العراقي إلى «ثورة» إلا من خلال المعارك الداخلية والخارجية التي خاضها، والتي أدت إلى تغييرات عميقة على بنية المجتمع العراقي.

الملاحظة الثالثة تتعلق بالمفاتيح اللازمة لفهم أعمق لطبيعة النظام السياسي لثورة 14 تموز. فبعد إلغاء التعددية الحزبية، كان من الطبيعي أن تتغلغل العناصر الوصولية في قلب النظام، وأن تظهر «مراكز قوى» تتنافس أو تتصارع بشأن أمور ذاتية أو موضوعية، لذا يمكن القول بدون تردد إن الاخفاق في العثور على آلية للانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، كان السبب الاساس في سقوط الثورة، أو بمعنى ادق، أن النظام السياسي لثورة تموز تولى بنفسه مهمة إلحاق الهزيمة بمشروعها الوطني .أخلص مما تقدم إلى نتائج ثلاث، أجملها على النحو الاتي:

النتيجة الأولى تشير إلى ارتباط المشروع الوطني لثورة 14 تموز عضويا بشخص عبد الكريم الذي اخفق في إقامة نظام سياسي يملك من القوة والفاعلية ما يكفي لتمكينه من مواصلة المسيرة، وهو ما يفسر حقيقة أن ثورة 14 تموز وصلت إلى نهايتها الفعلية بمقتل عبد الكريم قاسم في 9 شباط 1963.

النتيجة الثانية تشير إلى أن النظام السياسي لثورة 14 تموز هو الفاعل الحقيقي للثورة المضادة التي أجهزت على المشروع الوطني لثورة 14 تموز. فالنظام غير الديمقراطي لثورة 14 تموز هو الذي مهد الطريق لثورة مضادة قادها الشخص الثاني في تنظيم الضباط الاحرار عبد السلام عارف بنفسه.

النتيجة الثالثة تشير إلى أن المشروع الوطني لثورة 14تموز، كان امتدادا للمشروع العام للحركة الوطنية العراقية في العهد الملكي، على اختلاف توجهاتها وفصائلها. لذا ينبغي لأي حوار يستهدف إنقاذ المستقبل في العراق أن يدور حول طبيعة النظام السياسي الأقدر على تحقيق أهداف المشروع الوطني، وهي أهداف لا يجوز الاختلاف حولها أو عليها. وما لم تنجح النخبة السياسية العراقية بمعناها الواسع، التي تشمل الشريحتين الحاكمة والمعارضة معا، في التأسيس لنظام ديمقراطي يضمن مشاركة الجميع ولا يستبعد أحدا، والا، فسوف نظل ندور في الحلقة المفرغة نفسها التي لا يعرف إلا الله متى يتمكن العراق من الخروج منها.

إنقاذ وطن

من يقرأ تاريخ العراق السياسي الحديث سيتوقف حتماً عند المتغيرات والفوارق التي عرفها الشعب العراقي قبل وبعد ثورة الرابع عشر من تموز، حيث معدلات الفقر المرتفعة والبطالة وهيمنة أبشع مجموعة إقطاعية على أكثر من نصف مزارع العراق واستغلال ربع مليون مزارع في نظام عبودية اشبه بعبودية القرون الوسطى، إضافة إلى الارتهان إلى القوى الاجنبية الاستعمارية وربط العراق بها وبمصالحها، حيث كانت هذه الاوضاع سائدة ومهيمنة قبل تموز من العام 1958 .

● د . صادق كاظم

اسباب الثورة التي قادت لاحقا إلى سقوط النظام الملكي عديدة، لكن اهمها ان هذا النظام انغلق على نفسه ولم يواكب التغيير او يعمل على ادخال اصلاحات تمس جوهر النظام وتعمل على تطويره، حيث ادمن رموز النظام الملكي ممارسة السلطة وتسلم المناصب القيادية فيه، اذ لم يعملوا على اشراك فئة الشباب والتكنوقراط وفسح المجال امامهم، فضلا عن اعادة النظر في التحالف القديم مع بريطانيا، حيث كان الزعماء في النظام الملكي متمسكين بهذا التحالف غير المرغوب شعبيا ومصرين عليه ومتجاهلين التغييرات السريعة التي مرت بها منطقة الشرق الاوسط وافول النفوذ البريطاني في المنطقة وحلول النفوذ الاميركي محله وعدم تقديم مبادرات سياسية للحوار والانفتاح على الحركات السياسية المؤثرة في الداخل وعدم التصالح معها واشراكها في الحكومات التي كان اقطاب النظام الملكي يحرصون على تشكيلها بأنفسهم وبشكل مكرر، اضافة إلى تزوير انتخابات المجالس النيابية التي جعلت شاعر العراق الكبير معروف الرصافي ينتقدها ببيته الشعري الشهير (علم ودستور ومجلس امة كل عن المعنى الصحيح محرف)

كل هذه الاسباب وغيرها جعلت النظام الملكي يصل إلى مرحلة الانسداد والعزلة، حيث كان النظام معرضا للسقوط في اية لحظة، وبدلا من ان يعمل النظام الملكي على انقاذ نفسه وترميم التصدعات داخل بيته انشغل رموزه بالحفلات والزيارات الخارجية البروتوكولية والمظاهر بعيدا عن الشعب وآلامه وهمومه حيث نسب الفقر المرتفعة، فضلا عن الامية وتراجع معدلات الدخل إلى حد كبير، وقمع الحريات وفرض الاحكام العرفية وتعطيل الصحف والاحزاب وسجن ونفي القادة السياسيين .

لقد احدثت ثورة الرابع عشر من تموز فارقا كبيرا في مستويات التغيير الاجتماعي والاقتصادي، حين شملت جميع ابناء الشعب بقراراتها واصلاحاتها المهمة التي تمثلت بتأميم اولي للنفط واعادة سيطرة العراق على اراضيه وحقوله النفطية وتوسيع قطاع التعليم وجعله مجانيا في جميع مناطق العراق وفي المراحل كافة، فضلا عن توفير السكن وافتتاح المصانع الكبيرة والضخمة في معظم ارجاء العراق والتي اسهمت في القضاء على البطالة ورفع المستوى المعاشي للمواطنين وكذلك التخلص من الاحلاف الاجنبية واعادة استقلال العراق ماديا عن الكتلة النقدية البريطانية.

لقد حققت ثورة تموز الازدهار والتقدم للبلاد وشعبها وغيرت تاريخ العراق صوب منعطفات تاريخية وثورية، كان من الممكن لو قدر لها الاستمرار وتجاوز المؤامرات والخيانات التي تعرضت لها ان تجعل العراق في مصاف الدول المتقدمة في العالم، بعيدا عن كوارث الحروب والقمع التي قامت بانتاجها الانظمة الدكتاتورية والشوفينية التي جاءت إلى السلطة لاحقا بعد الاجهاز على ثورة تموز ومبادئها وانجازاتها.

ثورة أم انقلاب؟

تستمد الثورات تسمياتها إما من الأسباب أو من النتائج فمن أين استمدت أحداث الرابع عشر من تموز 1958 تسميتها عند البعض ثورة وعند البعض الآخر انقلاباً ؟

● **أ.د. عامر حسن فياض**

إنَّ أحداث تموز عام 1958 استمدت اسم ثورة من اسبابها المجتمعية السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية التي جعلت من العراق رحما مشبعا للبؤس والغضب والقسوة على امتداد سنوات ما قبل العهد الملكي الذي لا يمكن ان نسميه الا باسم الكيان العراقي الموزع بين ثلاث ولايات تسلط عليها المحتل العثماني.. ليأتي بعده المحتل البريطاني الذي وحد الولايات الثلاث ليسيطر عليها بطوق اسمه الدولة العراقية الملكية الحديثة.. وخارج اللحظات الديمقراطية الليبرالية التي عاشها العراق الملكي ظلَّ بناء الدولة الحديثة خيارا واعيا لفئة المثقفين وفعلا عنيفا لفئة العسكر، وبين هذا الخيار وذاك الفعل حصل البؤس الممزوج بالغضب والالم والقساوة المطحونة بالقتل والدم فانفجرت احداث تموز عام 1958 فكانت ثورة بأسبابها لتنتهي إلى انقلاب يتلوه انقلاب لجمهوريات قالت اهلا ووداعا معا للطبقة الوسطى.

ان عسكرة السلطة وترييف المدن ومعاداة التعددية الحزبية، ورفض التداول السلمي للسلطة وحروب اللا معنى كانت تمثل ابرز العلامات الفارقة لـ(جمهوريات الخوف العراقية) اثناء وبعد جمهورية تموز الاولى عام 1958 فحصلت القطيعة بين اللحظات الديمقراطية للعراق الملكي وديمقراطية المستقبل الصعب لعراق اليوم .

ومنذ التكوين الحديث للدولة العراقية عاشت الفئات الوسطى واجيالها المتعاقبة حالة التشظي والتحلل والتهشم، بل عاشت في سياق عملية افقار شاملة لها مع جموع الفئات الفقيرة اساسا.

لقد نمت الطبقة الوسطى في العراق نموا سريعا خلال العقود الثلاثة من عمر تأسيس الدولة الحديثة، وغزت هذه الطبقة اجهزة الدولة من اسفل وظلت مستبعدة من اعلى وبعد نهاية العهد الملكي استطاعت هذه الطبقة – كما يرى فالح عبدالجبار اختراق قمة الدولة، ولكن على يد الفئات الوسطى العسكرية اي ما سمي بالجندي السياسي.

وفي العراق ما قبل تموز 1958 نشأت للمرة الاولى امكانية بناء مجتمع جديد يستند إلى دستور مدني حديث ، ولكن من دون توفر الارضية المناسبة لمثل هذا المجتمع المدني اي ارضية علاقات الانتاج الرأسمالي كما وجدت في اوروبا واميركا على رأي كاظم حبيب وهو يكتب عن الاستبداد والقسوة في العراق . فأصبحت هذه الطبقة بمثابة (جنة الانقسام) كما يرى فالح عبد الجبار لأنها جمعت فئات متعلمة حدثية واخرى حرفية تقليدية كما انها تعتمد بعضها على الملكية الرأسمالية العقارية والبعض الاخر على الراتب الحكومي كما تنشطر من حيث الدخل إلى مراتب عليا ووسطى ودنيا ومن حيث المكونات إلى اثنيات واديان وطوائف تتقاطع مع التمايزات الاجتماعية لذلك اصبحت الطبقة المرتع للتشظي والانشطار والاحتراب وهذه الطبقة وقعت بين الذين لا يملكون وكبار الملاك وضمت ضمن ما تضم عناصر وفئات ضباط الجيش وتبقى النسبة الكبرى من فئات هذه الطبقة غير مستقلة عن الدولة بل هي محتواة من قبلها وهذه الدولة مارست معهم وعلى مؤسسات المجتمع المدني سياسة ابتلاع فأصبحت هذه الدولة اكبر رب عمل من جهة وجهاز ضبط وسيطرة من جهة اخرى .

واذا كان لهذه الطبقة من قوة ودور فإن هذه القوة وذلك الدور، بل ان حراكها الاجتماعي يعتمد على التعليم وعلى الرواتب الحكومية بعد ان استوعبت الدولة العسكرية الامنية القسم الاكبر منها فأصبحت هذه الطبقة الاشد تعلقا من سواها بالدولة العسكرية الامنية .

وبسبب هذا الجذب الذي اصاب الحركات المدينية للطبقتين الوسطى والعاملة في العراق انتقل الثقل السياسي إلى دور ونشاط العسكر اي منظمي العنف داخل الدولة حيث انتفخت هذه الطبقة حجما وهزلت دورا بعد ان عاشت على (عسل الفورة النفطية) ثم على فتات المؤن الحكومية وهكذا انتهت الثورة إلى انقلابات وانهارت الطبقة الوسطى وتم نعيها بعد ان فقدناها فهل كانت احداث تموز عام 1958 انقلابا ام ثورة ؟ سؤال سيظل قائما.

جماهير ثورة 14 تموز

● عباس رضا الموسوي

يبقى التأييد الجماهيري الداعم الاهم لنجاح الثورات، خصوصًا تلك التي تتبناها القوات المسلحة بصفتها الجهة الحامية للشعب والدستور، لذا فإن قادة الثورات يسعون جاهدين ومنذ الخطوة الاولى لاندلاع ثورتهم الى كسب التاييد الشعبي، من خلال التذكير بأبرز نقاط الضعف لدى الحكم السابق وانعكاساتها السلبية على حياة الجماهير، خصوصًا موضوع الفقر والبطالة والفساد والفلتان وغيرها من سلبيات كان الشعب قد عانا منها وجعلته يحلم بلحظة التغيير السياسي للنظام القائم.

والمعروف ان الشعب العراقي قبل ثورة 14 تموز 1958 كان قد جزع من عدة ازمات اثرت بشكل مباشر في حياته اليومية من ابرزها تدني المستوى المعيشي والتعليمي والصحي والخدمي وشيوع التبعية الى الغرب وإدخال العراق في صراعات دولية، لا داعي لها وغيرها من ازمات حرجة حولت الحياة اليومية الى جحيم اكتوى بناره الفقراء، الذين صاروا لا يحلمون باكثر من رداء يسترهم وكسرة خبز تسد رمقهم على الرغم من الخيرات التي تحيط بهم في بلاد الرافدين.

لذا فان شوارع بغداد وبعضا من المدن العراقية غصت بالجماهير المؤيدة للثوار ما ان صدحت حنجرة عبد السلام عارف عبر الاذاعة، معلنة الانقلاب على النظام الملكي في العراق، بل إن الحياة تعطلت لمدة 7 - 10 ايام في جميع المدن العراقية التي عمت فيها الاحتفالات وامتلات المقاهي بالزبائن، الذين كرسوا مسامعهم للراديو لمواكبة التطورات الاخيرة، التي تجرى في بغداد، حيث كان من النادر امتلاك الاسرة العراقية لجهاز الراديو في تلك الفترة.

وأعتقد عسكريا لا يمكن أن يتفوق لواء واحد (لواء 19) يقوده عبد السلام عارف لاسقاط نظام ملكي متشبث محمي من الغرب ودخول القصر، الذي تسكنه الاسرة المالكة المحاط بالحرس الملكي المجهز بأسلحة جيدة ومدرّب بشكل أفضل، لولا الدعم المعنوي الذي تلقاه الثوار من الجماهير التي اخذت بالنزول الى الشارع تدريجيًا.

كما أعتقد أن الجماهير التي سبقت ثورة 14 تموز 1958 بانتفاضات شعبية ساعدت على اضعاف النظام الملكي، خصوصًا بين عامي 1952 - 1956 مما اضطر السلطة آنذاك لاتخاذ حزمة من القرارات، منها اعلان قانون الطوارئ وتعليق عمل الاحزاب ووقوفها بالضد من حرية الاعلام مما شكل فجوة بين الحاكم المتخندق والشعب الطامح الى التغيير، وهذا الامر تجلى بالهبة الجماهيرية المساندة لثوار 14 تموز 1958 .

وعلى الرغم من الاخطاء الكبيرة التي حدثت اثناء الثورة ومست سمعتها بشكل مباشر، خصوصا تفرد أحد ضباط الثورة واعطاء الأمر بقتل أفراد الاسرة المالكة، بما في ذلك النساء والاطفال، وسحل جثث رموز النظام القائم آنذاك في الشوارع، فان الجماهير ورغم رفضها لهذه الاخطاء، بقيت مساندة للثوار مما يدلنا على حجم الظلم الذي كانت تعاني منه على مدى عقود من الزمن.

يستذكر الشعب العراقي بكل فخر واعتزاز الأيام الخوالد لثورته المجيدة في الرابع عشر من تموز عام 1958، بقيادة باني مجد العراق الزعيم الخالد عبدالكريم قاسم ورفاق دربه من الضباط الاحرار، تلك الثورة التي مثلت أروع مشاهد التلاحم بين الجيش والشعب لدك قلاع الظلم والطغيان، التي بناها المستعمرون على مد العراق التاريخي،

الرابع عشر من تموز وليس السابع عشر منه

● حسن عودة الماجدي

لا سيما المحتل الانكليزي بمساعدة العملاء المحليين والغرباء من غير العراقيين، الملك وحاشيته وشيوخ أقطاعيات مخضرمين، من هذا انطلقت الثورة التموزية المجيدة تتويجاً لجهود مضنية وتضحيات جسيمة، اذ ما كان يعتمل في نفوس أبناء الجيش العراقي من الضباط والجنود من روح التمرد والتذمرعلى واقع ما كان يعانيه الشعب العراقي من حياة مزرية، من قبل المحميين بحراب الانكليز، حيث يعيش الشعب في ظلام الجهل والفاقة والمرض، ليسهل استغلاله خدمة للمستعمرين والفئة الحاكمة، حقيقة أن تاريخ العراق يحتفظ بالعديد من الاحداث التاريخية في مسيرة كفاحه ضد الظلم والاستبداد، فكانت المواقف العراقية الشجاعة لها اليد الطّولى لتخليص العراق من براثن العبودية والاحتلال الاجنبي، حيث إنّ النّزعة الوطنية هي الموروث الشهم لكل عراقي منذ الأزل، لذلك إن الرابع عشر من تموز يعد مثابة الانتفاضات الوطنية في السفر العراقي، الذي أنصهرت في بودقته كل الارادات التحررية مجتمعةً، وهذا يدل على أن الحدث التاريخي التموزي لم يكن وليد الصدفة أوهزة انتقامية أو من أجل النياشين والرتب العسكرية أو بناء القصور الفارهة ومولات الطارئين على السلطة، التي نراها اليوم تعانق السماء البغدادية، عكس الذي استشهد ولم يملك دارا ولا سيارة عدا القميص الخاكي والسدارة، وهذا الفيض قد عانق السماء العراقية بالنّزاهة، التي أقحمت صناع القرار في الدولة العراقية حتى اللّحظة لذلك أن مبررات انطلاقها، عبّر عن معانات الشعب العراقي بكل أطيافه، عمالاً وفلاحين وكسبة وجياعا، عاشوا على قارعة الطريق ويذكر كاتب الاسطر المعاصر لبواكير الفترة الخمسينية في ريف الكحلاء التابع للواء العمارة آنذاك، حقيقة وليس حقاً أنها مؤلمةً وموجعةً للفلاح الجنوبي، حيث إنّه يصبح ويمسي تحت ركلات وأعواد الخيزرانات من زمر المواميرن بل أكثر من ذلك أنّه يساق كما تساق البهائم الى ساحة البيع، واما سوء التغذية، فحدث ولاحرج، بحيث يصعب عليهم التمييز بين الفاكهة والخضرة من هي التي تطبخ أو تؤكل طازجة، أما الدخل السنوي للفلاح قبل الثورة وطبقاً للتقديرات السنوية لا يتعدى (25.300) خمسة وعشرين دينارا وثلاثمئة فلس، الجدير بالاشارة كي لا يخفى على المتلقي الكريم الى أن العراق قبل الثورة كان خاضعاً للوصاية البريطانية، وإن مصالحها تستوجب استرضاء شيوخ العشائر لضمان الوجود للدولة والسيطرة على الخيرات في باطن الارض والممرات السالكة في الشرق الاوسط ، لذلك شرّعت قوانين سلطويّة لشيخ العشيرة على أتباعه كقانون تسوية حقوق الاراضي رقم (50) لسنة 1932 وقانون اللّزمة رقم (51) لسنة 1932م وقانون العقد رقم (55) لسنة 1932 وقانون واجبات الزّراع رقم (28) لسنة 1933، من هذا التّراكم الهائل من الظلم والتبعية أنطلقت الثورة التموزية في الرابع عشر منه بقيادة الزعيم الخالد عبدالكريم قاسم، وصحبة من الضباط والجنود البسلاء لطرد المستعمرين من الارض العراقية، لاسيما قاعدتيهما في الشعيبة والحبانية، وقيام النظام الجمهوري والغاء النظام الملكي السابق، اذ تمخض عن هذا الحدث التاريخي سن القوانين الثورية الوطنية كقانون الاصلاح الزراعي رقم (30) لسنة 1958م، الذي يعد ضربة الثورة العنيفة لسلطة الاقطاع الجائرة، والذي باركته جميع القوى المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني وكذلك القانون رقم (80) لسنة 1961، الذي أصاب الشّركات النّفطية الاحتكارية بالصّميم، فضلاً عن الصروح العامرة التي بنيت في عهد الثورة والمائلة، حتى اليوم في بغداد والمحافظات الاخرى، وكذلك اسكان المهاجرين الفقراء سكنة الصرائف البالية، سكنة نهر شطيط الحامل للقاذورات والحيوانات النّافقة الى المساكن اللائقة في مدينة الثورة والشّعلة والاماكن الاخرى، كاليرموك والمنصور وزيّونة وأخرى لا تقاس بمعايير الزّمن رغم المكابح الشريرة في الداخل والخارج.

(تحية اكبار واجلال للزعيم الخالد ولصحبه الافذاذ وهم في عليين)

ليس ثمة حدث او واقعة تاريخية يتفق عليها جميع أبناء الشعب، فالضد والـمع هنا قد يخضع لعدة مؤثرات انتمائية وهوياتية قومية، طائفية، مذهبية، وقد تكون أدلجة فكرية او حزبية، وربما من زاوية المصالح الخاصة والمناصب. وهنا يفتح الباب على أبواب اخرى، فثمة أرباح ومكاسب مالية، وعناوين اجتماعية وعشائرية، وسلطة دينية او قبلية. وثمة فئات وشرائح تكون مقربة على حساب اخرى، ربما تكون أهم وأكثر فائدة للمجتمع والبلد، لكن بسبب ما ذكر آنفا قد تستبعد وتركن في الزوايا. وهناك ايضا العدالة الاجتماعية وغياب قوانينها، التي تساوي بين أبناء الشعب بنيل الحقوق منها العمل، التعليم، الخدمات الصحية، السكن الملائم، توفير وسائل العيش الكريم، عدم الشعور بالغبن والظلم.

14 تموز 1958.. القابض على جمر البلاد

● حسين رشيد

واذ تساوت الحقوق حتما ستكون الواجبات متساوية، لكن قد يحدث ان هناك من يتحمل كل الواجبات وسخط الحياة، وفي ذات الوقت لا ينعم باي نسبة من الحقوق المواطناتية، التي يفترض انها تكتسب بشكل طبيعي ويسير جدا لان تخرج التظاهرات وتعم الانتفاضات لأجل نيلها والتمتع بها.

14 تموز 1958 واحدٌ من الأحداث والتواريخ المختلف عليها كثيرا، سياسيا واجتماعيا، فثمة من ينظر الى 14 تموز بنظرة أحادية، تدخل في شتى تفاصيل الانتماء والهوية الفرعية، هذه النظرة التي تضع من ينظرها في خانة الضد متأتية من جملة تفاصيل، أجتماعية وطبقية باعتبار ان الثورة سمحت للفقراء السكن في بيوت تصون كرامتهم وتعزهم في وطنهم، وكونها أحقت الكثير من الحقوق للمواطنين الفقراء تحديدا، التعليم الذي وصل الى اقصى القرى النائية في الاهوار مع برنامج التغذية المدرسية، العلاج المجاني بات متاحا في مستشفيات محترمة، قروض الاسكان والبناء وفرت آلاف فرص العمل للأيدي الماهرة، ما أوجد حالة جديدة في بُنية المجتمع العراقي، وأخذت الطبقة الوسطى تنمو وتكبر وتُسهم في خلق نمط حياة جديد، لا يعتمد على الخاصة القليلة المقربة من نوافذ السلطة والحاشية الملكية، بل أتى بالعامة البعيدة مستلبة الحقوق ومع اندماج نسبة ليست بالقليلة من الخاصة، او من محيطهم الأسري والطبقي مع العامة، تشكل مجتمعاً عراقياً مدنياً، يعيش حالة وان كانت غير مستقرة سياسيا، لكنها مُنتجة ومطورة لجمل مفاهيم وافكار، ساعد على ذلك بزوغ الحركات والقوى الوطنية التقدمية، واتساع مساحة عملها وتواجدها في شتى مفاصل الحياة.

فقراء القرى والأرياف المُستضعفون تحرروا من الاقطاع والشيوخ المتنفذين، ممن فقدوا فرص الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية، التي تحفظ كرامتهم وتصون قوت أسرهم، كان قانون الاصلاح الزراعي القارب قد أوصلهم الى الضفة الاخرى من الحياة، اجتهد الكثير منهم وعملوا بكل جِد وإخلاص، أبواب المدارس فتحت لاستقبال ابنائهم، ومن كان منهم في المدارس وهم القلة القلية وصلوا الى الكليات والمعاهد. كان الاختلاط مع أجواء المدن وشكل الحياة السائدة آنذاك وَلّد حالة جديدة بين الريف وأطراف المدن ومراكزها، التي كانت تنعم بالحياة المدنية، والممارسة المجتمعية المتحضرة، بعيدا عن أجواء الشحن السياسية والصراعات والخلافات والمعرقلات التي كانت تهدف الى عرقلة مسيرة الثورة، وما تريد تحقيقها لأبناء الشعب بكل شرائحه وطبقاته. ونجحت الثورة الى حدٍ كبير بذلك، رغم عديد المؤامرات التي كانت تحاك ضد رجالاتها، ان كانت من اعداء الداخل او ممن يتعاون معهم من خارج البلاد، وهم بذلك اعطوا عنوانا عريضا لشكل ونوع العمالة، حين يقفون أمام قوى تعمل لأجل الوطن والمواطن ويصطفون من دول اخرى تضررت من المكاسب الوطنية التي حققتها ثورة 14 تموز 1958.

كما ساعد الوضع الاقتصادي المتحسن تدريجيا بعد قرارات مهمة بهذا الشأن، في مقدمتها قرار بيع النفط العراقي بالدينار العراقي، الامر الذي أسهم بزيادة الطلب العالمي على الدينار، ورفع قيمته امام بقية العملات الاخرى، توزيع قطع الاراضي وفتح القروض المصرفية والعقارية للبناء، هذه الخطوة بعيدا عن أهميتها الاجتماعية، وتأمين السكن لأسر، كانت تسكن العشوائيات وبيوت الصفيح، الهاربة من جنوب الوطن المقموع انذاك بسلطة الإقطاع، ونفوذ شيوخ العشائر والمقربين من السلطة والحاشية الملكية، كان له الدور الكبير والمهم في التأسيس لجيل إبداعي عراقي في الفن والأدب والرياضة، فكانت المدن التي بُنيت أبان سنوات الثورة المنجم الأكبر لنجوم الفن والادب والرياضة، والتي لولا المأوى او البيت بمساحته الصغيرة، لما تمكن الكثير منهم من تحقيق حلمه لو قدر لهم البقاء في بيوت الصفيح، والغريب ان البعض من هؤلاء ما أن تأتي ذكرى الثورة، حتى تجده يصطف ضد اعدائها ويشتم عبد الكريم قاسم.

الحكم الملكي وتنصيب الملك لم يكن متفقا عليه بين كل ابناء الشعب العراقي، رغم ان الملك أخذ البيعة من العشائر والقوى الدينية بعد وصوله الى البصرة، ومنها الى المدن الاخرى، وصولا الى النجف وكربلاء، حتى يوم التتويج، ولو عدنا الى التاريخ القريب وتمت مراجعة مرحلة الحكم الملكي لتبين حجم الرفض الشعبي والسياسي لهذا النظام، من خلال احصاء عدد التظاهرات التي لم تنقطع رغم العنف الذي كانت تقابل به، الضغط الذي كانت تولده على السلطات الملكية يجبرها على التغيير المستمر بالحكومات، وسنجد عدد محاولات تغيير النظام من القوى السياسية والعسكرية لكن الجهد «المخابراتي» الدولي وحلفاء النظام كان يحبط تلك المحاولات، لكنها استمرت حتى توجت بثورة 14 تموز 1958.

في مرات كثيرة كانت السلطة الملكية تعد الشعب بالاصلاح، ومحاربة الفساد وافساح المجال للشباب للمشاركة بالسلطة، واجراء انتخابات نزيهة واشاعة الديمقراطية، وحرية الرأي والمطبوعات من صحف ومجلات، لكن لكل ذلك كان يذهب ادارج الرياح، اذ تحول الكثير من الساسة الملكيين تدريجياً إلى طبقة أرستقراطية سياسية ثرية مترفة، تساندها قوى متنفذة دينية وعشائرية، حيث أصروا على احتكار النظام السياسي آنذاك، وتمثيله في كل المراحل والمحن التي عاشها العراق، ورغم علمهم ويقينهم بعمق الأزمة التي يعاني منه النظام الملكي، لكنهم كانوا يرفضون اتخاذ إجراءات اصلاحية من شأنها، تهدئة الشارع الذي كان يغلي بسبب سياسة التهميش والإقصاء، وغياب العدالة الاجتماعية والفقر والعوز وتفشي الامراض، ما يحسب لثورة 14 تموز ويميزها عن الحكم الملكي انها حظيت بدعم ومساندة شعبية واسعة، حولتها الى ثورة الفقراء بغضون ساعات قليلة.

وما يحسب لعبد الكريم قاسم انه لم يملك شبرا في العراق وهو ابنه البار، عكس الأسرة الملكية، التي وصلت مساحة الاراضي التي تملكتها بحدود 175000 الف دونم من دون وجه حق.

ويبقى الخلاف حول 14 تموز اهم ما يميزه من بين كل احداث البلاد.

ثورة الفقراء

لم يكن قيام ثورة 14 تموز العام 1958 وازالة العهد الملكي، حدثاً عابراً في تاريخ العراق الحديث، بل يعد نقلة نوعية على مختلف الصعد، اذ اهتمت الثورة منذ بدايتها بالقضايا الاجتماعية للمواطن البسيط، في مقدمتها مشكلات السكن العشوائي للفقراء والنازحين، والتركيز على توزيع الاراضي السكنية بينهم.

● بغداد: شذى الجنابي

ثورة الـ 14 من تموز، حققت برغم عمرها القصير، انجازات مهمة بجميع المجالات، اهمها المجال الاجتماعي

تصويب الاخطاء

تحدث بهذا الشأن المحلل السياسي جاسم الموسوي لـ«الصباح»، قائلا: إن «الـ 14 من شهر تموز، هي الذكرى الثورة التي يستعيد فيها العراقيون سنويا بفخر قائدها عبد الكريم قاسم، الذي كان شخصا حقيقيا قريبا من أوجاع الفقراء والمسحوقين، وقسم ثروات العراق خلال مددة زمنية قصيرة بعدالة، ما أسهم بانتعاش ادى الى انتعاشهم اقتصاديا».

واضاف انه «وبعد العام 2003، كانت هناك اخفاقات كبيرة بسبب نشأة النظام السياسي الجديد»، مبينا انه «يمكن تصويب الاخطاء بالاستعانة بتجربة سنغافورة التي قادتها امرأة مسلمة، واستطاعت تنفيذ المشاريع للفقراء وتحقيق الانجازات، ووضعت البعد الاقتصادي من اولويات الحكم»، لافتا الى أن «الحد من الفقر في العراق، يتم باعتماد تخصيصات مالية حقيقية للبنى التحتية في الموازنة، لتوفير الكهرباء والصحة والتربية والتعليم، اضافة الى اقامة المشاريع، وتوزيع الاراضي ومنح القروض العقارية، والتعاقد مع الشركات الاستثمارية لانشاء المشاريع السكنية العملاقة، وتأهيل المصانع، وتشغيل العاطلين».

ونوه الموسوي بأن «وجود طبقة برجوازية جديدة مع وجود تفاوت طبقي، أحد العوامل الذي لا يسمح بتقديم الدعم للفئات الفقيرة»، مبينا أن «الزعيم عبد الكريم قاسم واجه تحديات وصعوبات ومعارضة، بيد انه لم ينس الطبقات الفقيرة، واستطاع أن يكون منها قاعدة شعبية كبيرة تحبه حتى بعد وفاته».

أزمات بنيوية

من جانبه اوضح الباحث السياسي الدكتور محمد نعناع لـ«الصباح»: أن «مواجهة الفقر تتطلب تحديث السياسات العامة للدولة، بمعنى اشراك الفاعلين غير الرسميين ضمن برنامج حكومي طويل الامد، لتستفيد من جهودهم الحكومة في الحد من الفقر»، منوها بأنه «يتوجب أن تتبع الحكومة مسارا اجرائيا تطبيقيا لفتح المجال للمستثمرين لصناعة رؤية ايجابية بنّاءة تخدم المواطن بعيدا عن البيروقراطية والمحسوبية».

واضاف «ضمن هذا التحديث للسياسة العامة، يتوجب تحريك السوق وتحريره من الركود، لخلق فرص عمل وتعاملات مالية تتيح الكسب المعيشي، لتمكين المواطن من شراء الوحدات السكنية بالتقسيط المريح والطويل الامد، كما تفعل الحكومة المصرية حاليا في مجال ازالة العشوائيات من خلال توفيرها السكن المناسب لقاطني العشوائيات، اضافة الى اشراك المستثمرين المحليين والاجانب بهذه العملية التي سيستفيد الجميع من مخرجاتها».

وذكر نعناع ان «كتابه (مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة) يقدم خارطة طريق للحد من البطالة، من خلال اقرار قانون استثمار حقيقي ورعاية قطاع خاص وطني يساعد الحكومة بإيجاد حلول للأزمات البنيوية والعميقة واهمها البطالة والسكن».

تخليد الثورة

في الشأن ذاته، أوضح الباحث الحقوقي حميد طارش لـ«الصباح»: ان "ثورة الـ 14 من تموز، حققت برغم عمرها القصير، انجازات مهمة بجميع المجالات، اهمها في المجال الاجتماعي، اضافة الى تحقيق العدالة الاجتماعية التي لها دور كبير في تخليد الثورة ومحبة قادتها"، عادا ابرز انجازاتها هو «انقاذ سكان ما يسمى بالصرايف وتوزيع أراضٍ سكنية لهم، فتأسست بذلك مدن كبيرة ومُهمة في بغداد رفدت العاصمة بمختلف الطاقات وساهمت بالعديد من الانجازات كمدينتي الصدر والشعلة».

ونوه بأنه «تبرز اليوم الحاجة الماسة لمعالجة سكان ما يسمى بـ(الحواسم) أو العشوائيات، اذ انه وبالرغم من مرور مايقارب من الـ 20 عاما على ظهورها بعد العام 2003، بيد أنها لم تُحل بإنهاء معاناة سكانها، بل اصبحوا ورقة انتخابية مزيفة في استغلال بؤسهم وحاجتهم في مواسم الانتخابات»، مشيرا الى ان «استغلالها في ما سبق، وصل الى توزيع سندات (فضائية) بينهم».

توزيع أراض

الناشطة المدنية رجاء الخفّاجي، تحدثت لـ«الصباح»، بهذا الشأن بالقول إنه «لا بدَّ لنا أن نستذكر الانجازات التي تحققت في ظل حكومة عمرها لا يزيد عن اربعة اعوام، تخللتها محاولات اغتيال، وبرغم ذلك نجحت في تحقيق أهداف كثيرة، منها قطاع الاسكان بتوزيع قطع أراضٍ بين الفقراء الذين يسكنون الخيم وبيوت الطين في شرق القناة، والتي سميت الثورة تيمنا بثورة 14 تموز، وهي الآن مدينة الصدر، ومثلها في جانب الكرخ وهي مدينة الشعلة وهكذا في بقية محافظات البلاد».

وتابعت ان «الانجازات تضمنت ايضا اصدار قانون الاصلاح الزراعي، وتأمين الاراضي الزراعية للفلاحين بدلا من الاقطاعيين، وهكذا التعليم والصحة والطرق والجسور برغم هيمنة الاجنبي على الموارد النفطية للبلاد»، مشيرة الى أننا «اليوم وبعد اكثر من 18 عاما من زوال النظام الدكتاتوري وتوفر السيولة النقدية للنفط والمواد الاولية والمعادن والمنافذ الحدودية والجوية، بيد ان الفقر والجهل وتردي الخدمات او انعدامها وازمة السكن والصحة وتراجع التعليم، ظل على حاله من دون تغيير».

انبثاق الجمهوريَّة..
خطوة نحو أهداف وطنيَّة

تمر علينا هذه الايام ذكرى اتفق الجميع على انها حملت بين ثناياها اهدافا سامية، رغم انحراف بعض مبادئها لاحقا بنظر المختلفين مع رموزها في ذلك الحين، الا إن الانحراف ذاته ربما جاء بأياد لم تعبر عن الوجه الحقيقي لثورة الرابع عشر من تموز عام ألف وتسعمئة وثمانية وخمسين.

● مهند الهلالي

العراقيون اتفقوا او على الاقل قادة رأيهم ان لكل زمان ظروفه المجتمعية التي رافقتها جوانب ايجابية واخرى سلبية، ومن ضمن تلك الظروف التي عاشها اجدادنا ابان الحقبة الملكية، التي نكن لبعض رموزها أيضا كل التقدير والاحترام، حالة من الظلامية الوطنية من خلال انحسار القرار الوطني ضمن الأسرة المالكة المرتبطة اساسا بالقوة العالمية، التي تم فك الارتباط السياسي بها في عقد الثلاثينيات بشكل رسمي الا ان الارتباط المخابراتي والعسكري ظل قائما حتى العام ثمانية وخمسين موعد ثورة الرابع عشر من تموز.

قد يتبادر للبعض ان ثورة تموز ما هي الا انعكاس لموجة المد القومي التي انتشرت بين الشعوب العربية في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، الا ان المتمعن او المتبصر في ذلك العقد، يمكن له أن يكتشف وبسهولة منقطعة وميسرة ان قادة هذا الحراك لم يكونوا من القوميين عدا شخص عبد السلام عارف والذي لم يكن ضمن المخططين الرئيسين وحتى اذا كان كذلك فهو شخص من مجموعة تفوقه نفوذا وقرارا بين اوساط اتخاذ القرار في ذلك الحين.

إذن فالغوص في بحار الاحداث التي رافقت العالم، سيجعلنا أمام حقيقة لا غبار عليها، وهي أن دول المعمورة جمعاء عاشت حينها تحولات سياسية افضت الى تحول تلك الدول من الأنظمة الشمولية إلى الديمقراطية، أي بمعنى أن الأنظمة التي كانت تسود بلدان أوروبا الغربية وشرق آسيا وقسما كبيرا من إفريقيا وأميركا الجنوبية، ترنحت وتهاوت مع إصرار شعوبها على التحرر والتحول من الحكم الفردي الى الحكم الجماعي والعودة الى الشعب في اختيار ممثليه في ادارة هذا البلد او ذاك، ومن ضمن هذه التحولات، تلك التي قامت في الممالك الاوروبية الكبرى التي تحولت الى ممالك دستورية، من خلال تغيير طريقة الحكم من ملكي الى برلماني، يكون فيه البرلمان صاحب صلاحيات ومسؤولا عن تشكيل حكومة منتخبة مسؤولة بشكل مباشر عن السلطة التنفيذية في هذه البلدان، ومن ضمن هذه الممالك هي الدولة التي كان يرتبط بها العراق استخباريا واقتصاديا بعدما كانت منتدبة عليه سابقا الا وهي بريطانيا.

وحتى لا نطيل الحديث بعيدا عن بلادنا فإن ما تقدم أردناه أن يكون مفتاحا لتبيين ان التغيرات العالمية سالفة الذكر، كانت وراء أي تغيير سياسي حصل في البلدان التي تمتاز بانفتاح شعوبها ثقافيا ومعلوماتيا وتطور المستوى الادراكي لشعوبها، اي ان الشعب العراقي شأنه شأن الشعبين المصري والسوري وأيضا الشعوب المغاربية العربية، كان جزءا من منظومة تحررية عالمية غزت العالم في ذلك الحين، وان التحرك الثوري العسكري الذي حصل في الرابع عشر من تموز عام ألف وتسعمئة وثمانية وخمسين، ما هو إلا تلبية لحالة من الغضب الشعبي المطالب بحكم الشعب، وان الشارع العراقي كان لا يحتمل قرارات تصدر بالنيابة عنه تحت أي ظرف أو سبب.

واذا ما استثنينا بعض الاخطاء التي رافقت الاحداث في يوم الثورة وطريقة تعاطيها السياسي من خلال مشاهد القسوة والظلم، التي تعرضت لها رموز الأسرة المالكة وبعض الساسة الآخرين في تلك الحقبة، والتي كانت مرفوضة شكلا ومضمونا من قبل جميع الأوساط الثقافية والسياسية والشعبية والرسمية في مناسبات عدة، إلا أن هناك أهدافا شعبية ووطنية ملحة كانت وراء انبثاق هذا التغيير الذي نعترف انه ربما لم يكن بالمثالية المطلوبة الا انه كان معبرا عن نبض الشارع في ذلك الحين.

هذه الصراحة التي نتداولها في حديثنا، تدفع بنا لنكون صريحين اكثر مع القارئ الكريم، من خلال توثيق حقائق يتردد الكثير في سردها، من بينها ان حجم التدخل العالمي في قضايا بلدان المنطقة خصوصا العربية منها، لم يترك مجالاً لتصحيح الاخطاء التي رافقت التغيير السياسي وتحول العراق الى النظام الجمهوري، الذي كان مخططا له ان يكون نواة لدولة ديمقراطية متطورة في ما بعد من خلال تنظيم انتخابات حرة نزيهة وتحول الحكم فيها إلى الشعب مباشرة، وما يدل على هذا التوجه هو خلو منصب رئيس الجمهورية واكتفاء الزعيم عبد الكريم قاسم برئاسة الوزراء، تأكيدا منه على أن تسلمه المسؤولية ما هو الا إجراء مؤقت وليس طويلَ الأمد.

ان التدخلات والتأثيرات الدولية التي كسبت بعض الشخصيات النافذة في تلك الحقبة، دفعت باتجاه ارتكاب بعض الجرائم وتصويرها بأنها وجه من أوجه النظام السياسي بشكل عام كمقدمة في ما بعد، لاجراء تغيير كامل وفق المقاسات السياسية للدول الكبرى ، وهذا ما حصل في الثامن من شباط عام ثلاثة وستين وتسعمئة وألف دون الخوض بتفصيلات هذا اليوم، والتي ربما هو معروف بشخوصه وأقطابه والجهات التي دفعت نحوه لانهاء التجربة الرائدة في هذا البلد، والعودة به الى شمولية في الحكم اقسى أضعاف المرات مما كان سائدا ابان الحكم الملكي.

ما يهمنا قوله هو ان ثورة تموز ما هي الى خطوة في التحول الديمقراطي ومفتاحا له، وان الخطوات حتى لو تعثرت في حقب زمنية متفاوتة وان الاحداث لو تشابهت في ذلك العقد او ذاك، فإن الشعب باق وإدراكه سيبقى متطورا، وان الخطوات المتباعدة ما هي الا مراحل زمنية للوصول الى الهدف المنشود وهو تحقيق الحرية الكاملة المصحوبة بالسيادة المطلقة.

أتساءل دوما: لو لم يكن عبد الكريم قاسم قائدا لثورة ورئيسا حكم ثلاثة اعوام وبضعة اشهر، فهل يمكن أن نتكهن بالمهنة التي يمكن ان يعمل بها. أظن أن الزعيم لن ينجح الا في مجالين اثنين لا ثالث لهما. الاول ان يكون شاعرا، ولو انه سلك طريق الشعر لوصل الى مستوى الجواهري، او ان يكون رساما وفي هذه الحالة فلن يقل عن جواد سليم اهمية.

زعيمٌ بلا دفء أسري

● نوزاد حسن

اقول هذا لأنني أعرف جيدا أن السياسة مثل الفن تحتاج الى ادراك عميق للواقع والاحساس بكل تناقضات هذا الواقع. السياسي والفنان يحتاجان هذه الملكة التي تلتقط قلق الناس وصراعهم اليومي وآلامهم التي لا تنتهي.

بلا مبالغة استطيع القول ان عبد الكريم قاسم كان اكثر السياسيين العراقيين على الاطلاق تاثرا بالواقع الاجتماعي وبحياة الناس ومعاناتهم. لا يوجد من ينافسه في هذه الخصلة الانسانية التي نفقدها هذه الايام. وهو اعني الزعيم كان قريبا من زعماء الهند الكبار الذين صنعوا للهند شخصية مستقلة. إن وجه الشبه بين عبد الكريم قاسم وبين غاندي او نهرو او زين العابدين عبد الكلام، يكمن في نقطتين هما: الزهد والاحساس بالواقع. ويمكن أن يكون نهرو اقرب الى عبد الكريم قاسم الى درجة كبيرة.

يصف عبد الكريم فرحان في كتابه حصاد الثورة وهو حد الضباط الاحرار ان الزعيم كان يتأخر عن اجتماعه معهم، لأنه كان يخرج لتفقد احياء بغداد، والاطلاع على مشكلات الناس. وكانت الجولات المسائية كما يسميها فرحان في كتابه قد تطول الى ما بعد الساعة الثامنة مساء.

هذا السلوك لذلك الزعيم العازب الذي عاش بلا دفء أسري كان احد اهم نقاط قوته التي قربته من الناس، وجعلته يحس بهم كما لو كان فنانا يحاول ان يصف عذاب الجماهير في عمل فني. لكن قاسم أراد أن يحقق بادرة السياسي ما يود ان يحققه الفنان في لوحة او قصيدة. وكان اهم وسائل الزعيم هو الفعل. وانا اعني بالفعل هنا الفكرة التي تتحقق على ارض الواقع، وتغير حياة الناس الى وضع افضل. وكلما كانت الفكرة قابلة للتنفيذ بسرعة، كان الواقع يشفى من مرضه. لنقل بكلمة اخيرة: ان عبد الكريم قاسم كان زعيما براغماتيا بكل معنى الكلمة.

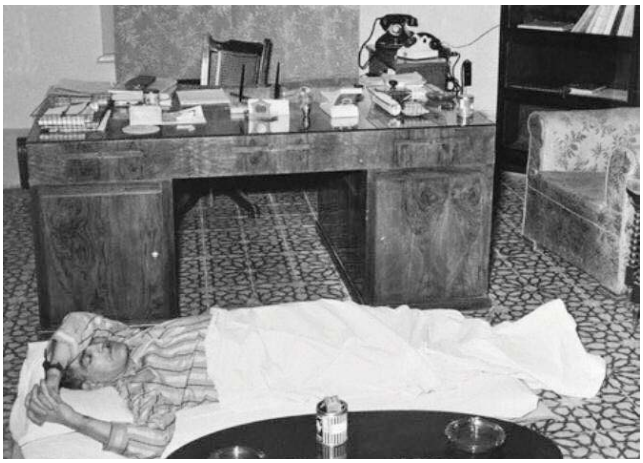

الجواهري والزعيم

● بغداد: الصباح

لم تكن أحداث تموز عام 1958 تمرّ من دون أن نجد لها انعكاساً في ميادين الثقافة والفنون، إذ عمدت الثورة على احياء الروح الوطنية من جانب، وعلى تفعيل الحراك الثقافي بوصفه مجالاً للتعبير عن الجدّة، وعلى الانفتاح، وعلى التعاطي مع قيم الحرية والجمال، فكان لثورة تموز دورها في انطلاق حراك ثقافي واسع، على مستوى انطلاق العمل النقابي، والعمل المؤسساتي، فكان تأسيس نقابة الصحفيين العراقيين عام 1959 حدثاً وطنياً كبيراً، إذ تم انتخاب (محمد مهدي الجواهري (نقيباً) 2 - محمد السعدون (نائباً) 3 - جلال الطالباني (عضوا) 4 - عبد الرحيم شريف (عضوا) 5 - لطفي بكر صدقي (عضوا) 6 - محمد الجندي(عضوا) 7 - فاضل مهدي (عضوا) 8 - محمد شوكت (عضوا) , وفاز بعضوية لجنة الضبط كل من " فائق بطي , علي الخليل , محمد كريم , منعم الجادر).

كما كان تأسيس الاتحاد العام للأدباء والكتاب العراقيين عام 1959 حدثا له أثره الوطني والثقافي الكبير، إذ تم انتخاب محمد مهدي الجواهري رئيساً منتخبا بالتزكية، وصلاح خالص سكرتيرا عاما والأعضاء: ذو النون أيوب ومحمد صالح بحر العلوم ومهدي المخزومي وعبد الوهاب البياتي وعلي جواد الطاهر (الذي أصبح سكرتيرا عاما بعد ذلك)

هذه الأحداث تعكس مدى التفاعل الحيوي مع الحدث، ومع الاتجاهات الجديدة التي اوجدتها الثورة، فكان التفاعل بين قيادة الثورة والثقافة يعكس مدى الاهتمام بالملف الثقافي، وهو ماحدث بالفعل، إذ زار الزعيم عبد الكريم قاسم منزل الجواهري، وافتتح بنفسه مقر الاتحاد للادباء والكتاب في ساحة الاندلس و(هو مكانه الحالي) كما شهد الزعيم افتتاح نصب الحرية للراحل جواد سليم في منطقة الباب الشرقي، كما كان موقفه الاخلاقي والعلمي وهو يختار الدكتور عبد الجبار عبد الله رئيسا لجامعة بغداد، والدكتور ابراهيم كبة وزيرا للاقتصاد..

الجواهري والثورة

من اكثر تجليات ما قام به الجواهري وهو يجسد علاقته بالثورة، هو الحضور المهني في مجالي الصحافة والثقافة، فضلا عما دبجه لها من قصائد، مدح فيها زعيم الثورة، واشاد بخطواته الثورية، ودعاه لاتخاذ المواقف الحاسمة.

عبد الكريم" وفي المراء جبانةٌ ، تُزرى، وصنو شجاعة، إصرارُ
كنت العطوف به يُراض جماحُ ، فكن العنوفَ، به يُهاضُ جناحُ
لا تأخذنكَ رحمة في موقف، جدٍ، فجدُ الراحمين مزاجُ
ولطالما حصد الندامةَ مسمحٌ، وأتى بشرٍ ثماره الاسماحُ
ولقد تكون من القساوةِ رحمةٌ، ومن النكالِ مبرةٌ وصلاحُ

لكن علاقة الجواهري بالزعيم شابها الكثير من الاختلاف، والتي جعلت من الجواهري يختار المنفى بعيدا عن هموم السياسة وعن صراعاتها، وهو ما يعكس التحولات والصراعات داخل السلطة ذاتها، لاسيما بعد عام 1961 والمواقف المثيرة للجدل التي اتخذها عبد الكريم قاسم ازاء العديد من القوى الوطنية، والتي مهدت فيما بعد للانقلاب الدموي عام 1963 والذي أطاح بانجازات الثورة واحلام الزعيم وحياته.

جمهوريَّة الشعب

● حسين علي الحمداني

ظلَّت الذاكرة العراقية تتغنى بالجمهورية الأولى التي رأت النور في 14 تموز 1958، تلك الجمهورية التي وجد فيها الشعب العراقي أنها قد حققت له الكثير من الإنجازات في سنواتها القليلة، ولعل سر خلودها في الذاكرة العراقية أنها حققت كل ذلك في زمن قياسي من جانب، ومن جانب آخر أخرجت العراق من سياسة المحاور والتحالفات، التي كانت تخطط لها بريطانية وتحاول جر العراق لذلك. وارتبطت ثورة 14 تموز بقائدها وزعيمها عبد الكريم قاسم، هذا الرجل الذي يعرفه الجميع والذي تمكن بأفكاره وسياسته واسلوب إدارته للدولة، من أن يقترب كثيرا من الشعب العراقي وتجلى ذلك بوضوح بتنفيذ عدد كبير جدا من المشاريع، التي تصب في مصلحة الشعب العراقي ومنها بناء المستشفيات والمدارس وتأسيس المدن الجديدة، مضافا لذلك عدد كبير من القوانين التي استفادت منها مختلف الشرائح الاجتماعية، وفي مقدمتهم العمال والفلاحون.

من هنا نجد أن أحد أسباب خلود ثورة 14 تموز أنها تمكنت من الحصول على رضا الشعب، وهذا الأمر ليس بالسهل، ولم يأت من عاطفة فقط، بل إن ما قدمته هذه الثورة من انجازات كبيرة كانت كافية لأن تنال رضا الشعب. لهذا فإن معايير الشعب العراقي للحكام الذين تسلموا الحكم بعد عبد الكريم قاسم كانت قائمة على مبدأ ماذا قدمتم للشعب العراقي؟ لا سيما أن انجازات عبد الكريم قاسم ما زالت موجودة وشاخصة، سواء في بغداد والمحافظات وتذكر الجميع بأن من يريد بناء الوطن، وتقديم الخدمات للشعب، سيظل خالدا في الذاكرة الجمعية للشعوب.

14 تموز.. ثورة فتية نهضت بالوعي والفكر الجماهيري

● فجر محمد

لم تكن صبيحة عام 1958 وتحديدا في الرابع عشر من تموز تشبه غيرها من الايام، اذ كانت البلاد على موعد مع ثورة غيرت مقاليد الحكم وانهت نظاما ملكيا، كان يتسيد السلطة لمدة 37عاماً، اذ قامت الثورة على ايدي الضباط الاحرار وبزعامة عبد الكريم قاسم، ولأنها فتية لذلك فقد كان عليها أن تكون قوية بشكل كافٍ لكي تحقق ما قامت من اجله، وأن تنهض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بعد الازمات الطويلة التي مرت بها.

عوامل الانبثاق

لطالما حاول المؤرخون والمفكرون أن يصفوا اللبنات الاولى لانبثاق ثورة 14تموز، وفي مؤلف تاريخ الوزارات العراقية لكاتبه عبد الرزاق الحسني يبين أن الشعب هو من قام بالثورة وبقيادة الجيش، وهذا يؤكد تعاضدهما معا، وان الثورة لم تكن حدثا طارئا فرضته صدف او ظروف آنية، بل هي ثمرة نضال شاق مرير قام به العراقيون منذ وقت بعيد وباسناد الجيش، و العراق كان موضعا للصراع المستمر نتيجة موقعه الجغرافي والستراتيجي منذ امد طويل.

عجز كبير

ويصف الكاتب صادق كاظم عبر مقاله في «الصباح» الظروف التي كانت مهيأة ومتاحة لسقوط النظام الملكي في بغداد، اذ كانت الطبقة السياسية التي تضم نخبة الزعماء التقليديين، فضلاً عن كبار ضباط الجيش عاجزة عن اصلاح الاوضاع السياسية والاجتماعية التي كانت متأزمة في العراق وقتها، لذلك كان هذا المناخ الامثل لولادة الثورة.

عشية الثورة

تروي ابنة احد الضباط الاحرار ومفجري الثورة الناشطة المدنية هند وصفي طاهر بدايات التهيئة للثورة من قبل والدها الشهيد والزعيم عبد الكريم قاسم وبقية تنظيم الضباط الاحرار، اذ تقول هند «كانت دارنا مقرا لاجتماع الضباط الذين كانوا يهيئون للثورة، وكانوا يتواصلون مع زملائهم الضباط من اجل اعلان ساعة الصفر، على الرغم من ان الشهيد وصفي طاهر كان مراقبا آنذاك من الحكومة السعيدية، الا انه اكمل واجبه برفقة زملائه الضباط وبزعامة عبد الكريم قاسم وتمكنوا من تفجير ثورة 14تموز".

زغاريد الفرح

تصف الناشطة هند ليلة 13تموز نقلا عن

عدنان الصفار: كانت النقابات هي من تتولى الدفاع عن حقوق ومكتسبات العمال مع ارباب عملهم، وهذا الامر لم يكن متاحاً للعمال في انظمة الحكم السابقة الملكية

حسين حسن: الحفاظ على السيادة الوطنية كان من ابرز القضايا التي قامت على اساسها الثورة، كما انها فجرت الوعي السياسي وبلورته لدى الجماهير

والدتها بأن التهيئة كانت مستمرة لقيام الثورة، اذ ان الضباط الاحرار كانوا يجتمعون في دار الشهيد وصفي طاهر ويحضرون لهذا الحدث المهم، وفي صبيحة الثورة تقول هند: "أطلقت والدتي زغاريد الفرح ايذانا بقيام الثورة، اذ اعلن من دار الاذاعة آنذاك وعبر الراديو عن قيام ثورة الرابع عشر من تموز، وانضمت الجماهير الى الجيش ونزلوا الى الشوارع احتفالا بهذا الحدث التاريخي".

زمن جميل

يحن الحاج ابو مرتضى ذو الـ 75 عاما الى ايام الثورة والزمن الجميل كما يصفه، اذ يقول: "عندما قامت الثورة كنت صغير السن لكني ما زلت اتذكر الساعات الاولى من صباح 14تموز، والفرحة التي سيطرت على الناس بشكل عفوي وما تلاه من منجزات ومشاريع، كما كنت اسمع من اهلي واقاربي الاكبر سنا».

العمل النقابي

بعد أن قامت الثورة منحت الحرية للعمل النقابي، لاسيما ان العمال كانوا الداعمين الاكبر لها، هذا ما بينه الامين العام لاتحاد نقابات العمال عدنان الصفار الذي تابع قوله: عانت الطبقة العاملة العراقية طيلة عقود من الزمن قبل ثورة 14 تموز من صعوبات كبيرة، اذ كانت البطالة بين صفوفها كبيرة بسبب عدم وجود سياسات اقتصادية واجتماعية تلبي طموحاتهم وتمنحهم حقوقهم، فضلا عن غياب التشريعات القانونية التي تضمن مصالحهم الحيوية، ومن الجدير بالذكر ان الاضرابات العمالية قبل ثورة 14تموز وصلت الى اكثر من 60 تظاهرة واضرابا في زمن النظام الملكي.

بطش وإرهاب

وفي ما يخص العمال يوضح الامين العام لاتحاد نقابات العمال عدنان الصفار انهم كانوا يعانون من بطش وارهاب الملكية، اذ كانت السلطات تمنع العمل النقابي بشكل قاطع، لكن العمال تمكنوا من تنظيم انفسهم وساندوا الثورة، واصدروا بياناتهم النقابية تأييدا لثورة 14تموز، ويشير الصفار الى وجود حركات نقابية سرية ابان العهد الملكي لكنها كانت ممنوعة من مزاولة نشاطها وعملها حينذاك، لكنها كانت تعمل بالخفاء وتنظم العمال وتثقفهم باتجاه قيام ومساندة الثورة.

سيادة وطنية

ومن وجهة نظر الكاتب والناشط السياسي حسين حسن فان الحفاظ على السيادة الوطنية كان من ابرز القضايا التي قامت على اساسها الثورة، كما انها فجرت الوعي السياسي وبلورته لدى الجماهير، واطلقت سراح السجناء السياسيين ومنحتهم حرية العمل في جو ديمقراطي، مبينا ان الثورة الغت الاتفاقيات الاستعمارية التي كانت تكبل البلاد وتقيد حرياتها، كما يشار الى أن العراق اسهم بتأسيس منظمة الاوبك النفطية مساهمة كبيرة وحيوية.

عدالة اجتماعية

وبين الامين العام لاتحاد نقابات العمال عدنان الصفار أن المشاريع التي تحقق العدالة الاجتماعية، فضلا عن اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دول متقدمة هي ما كانت تركز عليه الثورة، اذ حققت مشاريع منها مد الخط العريض بغداد- بصرة، وانشاء معملي الزجاج في الرمادي والأدوية في سامراء، فضلا عن معامل الجلود في الكوفة، والتعليب والألبان في كربلاء، والورق في البصرة وغيرها، وايضا من المشاريع المنجزة بناء ميناء تجاري عميق في أم قصر، والميناء العميق لتصدير النفط في شمال الخليج.

رأس المال الوطني

واوضح الامين العام لاتحاد نقابات العمال عدنان الصفار أن العمل النقابي ابان ثورة 14تموز كان قد اكتسب طابعه الشرعي، اذ كانت النقابات هي من تتولى الدفاع عن حقوق ومكتسبات العمال مع ارباب عملهم، وهذا الامر بحسب الصفار لم يكن متاحاً للعمال في انظمة الحكم السابقة، ولا بد من الاشارة الى أن النقابات ولأول مرة في تاريخ العراق عملت بشكل علني وانسجمت اهدافها مع السلطة الوطنية التي اطاحت بالنظام الملكي الرجعي، فيلاحظ ان مسألة ازدهار الاقتصاد الوطني وخلق امكانيات للتنمية الاقتصادية بشكل علمي ومدروس هي من صلب المهام التي فكرت بها النقابات العمالية ساعة الاعلان عن وجودها وشرعية عملها، كما ان العمال اصبحت لديهم القدرة على التمييز بين رأس المال الوطني ونظيره الاجنبي اي المستثمر في البلاد، ولان العراق ظل لسنوات طويلة يعتمد على الاستيراد، لذلك حصل النهوض الصناعي وانتعش القطاع الخاص والرأسمال الوطني، لا سيما القطاع الخاص الذي نهض ودخل في مجال الصناعات الخفيفة وغيرها من الصناعات الاخرى.

تخبط سياسي

على الرغم من منجزات الثورة، الا انه بحسب الناشطة هند وصفي طاهر ونقلا عن والدتها فان وجود الكثير من الشخصيات الانتهازية والوصولية التي حاولت حرف الثورة عن مسارها الديمقراطي اثر بشكل كبير في وضع البلاد والثورة آنذاك، اذ تبين هند ان والدها كان يأمل أن تقام انتخابات ديمقراطية ونزيهة وأن يعود الجيش الى موقعه الحقيقي في حماية الوطن وحدوده، ولكن هذا الامر لم يتم، اذ كان هناك تخبط سياسي واضح آنذاك، ما اثر في مجريات الاحداث في ذلك الوقت ودفع والدها الى الابتعاد عن المشهد السياسي لفترة من الزمن من دون أن يتوقف عن اداء المهام الموكلة اليه في منصبه العسكري والسياسي آنذاك.

عندما تكون الثورة هدفاً

14 تموز خالدة رغم المشككين

عدد من التهم والانتقادات التي تعرضت لها ثورة 14 تموز وزعيمها عبد الكريم قاسم، منها؛ ما اتخذ طابعا اجتماعيا واقتصاديا تمثل بتغيير ديموغرافية بغداد وتشجيع هجرة الفلاحين الى المدينة والتأثير في مدنيتها، والآخر ماهو سياسي عقائدي، وفي جميع الأحوال كان هناك الرد الواضح والموضوعي من قبل اشخاص عاصروا زمن الثورة وبعضهم محللون وسياسيون برعوا في فن التحليل السياسي في عصرنا الحالي.

● بدور العامري

هناك مآخذ واتهامات وجهت الى سياسة زعيم الثورة عبد الكريم قاسم منها مايتعلق بتغيير ديمغرافية بغداد عندما قام بتوزيع أراضٍ للفقراء والفلاحين الذين جاؤوا من محافظاتٍ جنوب البلاد الى بغداد، وكذلك موضوع تشجيع هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة. إذ يبين حقيقة هذا الامر اللواء شاكر العزاوي في احد اللقاءات المتلفزة وهو من المشاركين في ثورة 14 تموز 1958، وعمل مرافقا شخصيا للزعيم عبد الكريم قاسم بعد الثورة.

قائلا: «كانت هناك أسر تقدر بالآلاف نزحت من جنوب العراق تاركة مدنها بسبب تعسف الاقطاعيين وضنك العيش، قاصدة مناطق اطراف بغداد للبحث عن عمل او مصدر للعيش، وتثبت الوقائع ان هذه الهجرة بدأت منذ عام 1934، والدليل على ذلك ان هؤلاء الفلاحين كانوا يمتلكون شهادة الأحوال المدنية على أنهم من سكنة بغداد طبقا لاحصاء 1947، اذ لم يكن عبد الكريم قاسم في السلطة في حينها وليس له علاقة بها من قريب أو من بعيد، ويتابع: «إذ كانوا يسكنون منطقة خلف السدة الشرقية وهو طريق محمد القاسم حاليا، وكانت المنطقة عبارة عن بيوت من الطين والقصب وتسمى بـ (الصرايف)، إذ تعاني من الفيضان في موسم ارتفاع مناسيب نهر دجلة وهم يعانون أوضاعا مزرية، ونتيجة لما علق في ذهن الزعيم من صور مؤثرة ومفجعة لاطفال ونساء وشيوخ الأسر التي تسكن هذه المناطق اثناء الفيضان الذي حدث سنة 1954 عندما كان عبد الكريم آمر الفيضان في حينها، عمد الى إيجاد حل لمشكلة آلاف الأسر الفقيرة من سكنة الصرايف عن طريق تخصيص قطع اراض لهم وبنائها، ومن ثم توفير السكن الملائم لهم كجزء من حقوق المواطن العراقي في العيش الحر الكريم من جهة، وحل مشكلة العشوائيات في اطراف بغداد وإعادة المظهر الحضاري لها من جهة أخرى. واضاف العزاوي بخصوص تهمة تشجيع الهجرة من الريف الى المدينة قائلا: «عرض هذا الموضوع في حينها على الزعيم عبد الكريم قاسم ليرد بالحرف الواحد «لو أننا وفرنا جميع المتطلبات في الريف من ماء صالح للشرب والكهرباء وطرق معبدة ومدارس سوف تحدث هجرة عكسية»، ليختتم اللواء شاكر حديثه بقوله: «لكن الزعيم لم يعطَ الفرصة والوقت لتحقيق ذلك».

تسييس العسكر

ويوضح الدكتور عبد الخالق حسين في كتابه (ثورة 14 تموز). ان القاء تهمة تسييس العسكر وتدشين مرحلة الانقلابات على ثورة 14 تموز، لم يصمد امام اية مناقشة منصفة، اذ لم يكن العسكر غرباء عن الدولة العراقية في عهدها الملكي، فأغلب المساهمين في تأسيس الدولة العراقية كانوا من العسكر سواء من الذين عرفوا بـ (الضباط الشريفين) من خريجي المدرسة العسكرية التركية ومنهم نوري السعيد نفسه الذي كان برتبة جنرال والذي تولى رئاسة الحكومة 14 مرة. كذلك الفريق جعفر العسكري والفريق نوري الدين محمود كانوا عسكريين وتسنموا رئاسة الحكومة في العهد الملكي وغيرهم من الضباط العراقيين في الجيش العثماني. لا بل ان العسكر قد وجدوا حتى قبل تأسيس الدولة العراقية، بمعنى أنهم كانوا مسيسين قبل تأسيس الدولة ولهم دور كبير في تأسيسها، وكون العراق يعيش وضع متخلفا كأي بلد في العالم الثالث، وهو أن الدولة كانت تابعة للجيش وليس الجيش تابع للدولة. لذلك فمرحلة الانقلابات العسكرية لم تبدأ بيوم 14 تموز 1958، كما يدعي البعض، وإنما دشنت في العهد الملكي نفسه بانقلاب الفريق بكر صدقي عام 1936، (ويعتقد البعض ان الملك غازي كان مشاركا به) وما تلاه من خمسة انقلابات عسكرية مستترة أخرى وأحداث مايس 1941، بقيادة العقداء الأربعة والتي عرفت بحركة رشيد عالي الكيلاني، وكانت هناك محاولات انقلابية عسكرية لم يكتب لبعضها النجاح، وكلها حصلت في العهد الملكي، أي قبل ثورة تموز، وبذلك فإن تسييس العسكر قد حصل في العهد الملكي وان ثورة 14 تموز 1958، هي نتيجة وليست سببا لتسييس العسكر.

ثورة عاطفيّة

وصف البعض ثورة 14 بأنها ثورة شعبية عاطفية لم تستند الى أساس قوي، ويعاب عليها أنها بدأت وفق مبدأ القوة (الانقلاب العسكري)، ولم تعمل على ترسيخ واستثمار وجود هذا المبدأ بصورة تضمن لها الاستمرار وتحقيق الأهداف المرجوة منها، اذ يقول الدكتور غسان السعد أستاذ محال السياسي في جامعة بغداد: «لشخصية الزعيم عبد الكريم قاسم وقيادات ثورة 14 تموز اثر كبير في تحديد ملامح واقع الحياة السياسية والاجتماعية وما آلت إليه الأمور مابعد الثورة، إذ كان يوصف الزعيم عبد الكريم قاسم بالرجل المتسامح والحالم بالتغيير الجذري لغد أفضل، وهي صفات لاتلغي كونه رجلا وطنيا وصادقا ومخلصا في عمله، لكن ربما بعض الصفات العاطفية هي من أسهمت بدرجة كبيرة في التعجيل والقضاء على الثورة مبكرا».

تحديات ما بعد الثورة

ربما يتساءل الكثيرون عن أسباب مجابهة الثورة والقضاء على قائدها، والعمل على اسدال الستار مبكرا عن كل ما يتعلق بها في الوقت الذي قامت فيه ثورات في المنطقة والعالم استمرت وحققت أهدافها، يمكن ان يجيب عن هذه التساؤلات وصف الدكتور علي الوردي رحمه الله في كتابه (الاحلام بين العلم والعقيدة) الذي يقدم شرحا وافيا يبين فيه التحديات التي واجهتها ثورة 14 تموز منذ الفترة الأولى لعمرها، وصعوبة التعامل مع مخرجات الوضع الجديد بما فيه تعدد التيارات والأحزاب، مبديا تقديره واحترامه لشخص الزعيم عبد الكريم قاسم لتصديه لهذه المهمة المعقدة والشائكة قائلاك «إن الرجل أعلن غير مرة انه فوق الميول والاتجاهاتن واعتقد انه صادق في ما قال، ولكني مع ذلك لا استطيع ان أعد موقفه هذا من الدقة والحراجة، انه ليس قائد حزب انما قائد بلد تتصارع فيه الأحزاب، وهو اذن معرض للحيرة اكثر من تعرض أي قائد حزبي لها، وكلما تأملت في حراجة موقفه هذا شعرت بالثقل الهائل الموضوع على عاتقه، ساعده الله انه لايستطيع ان يتجاهل أهمية الحماس الشعبي في تأييد الثورة التي تكاثر عليها الأعداء، وهو لايستطيع كذلك أن يجاري هذا الحماس الى الدرجة التي اندفع بها المتعصبون المتسرعون بين يديه من جهة، البلد يحتاج الى استقرار ومن جهة أخرى ثورة تحتاج الى تأييد ولا بد للرجل من ان ينظر في هذه الجهة تارة وفي تلك الجهة تارة أخرى».

واختتم علي الوردي كتابه هذا بوصف فكاهي كما هو معروف عنه، مثمنا جهود الزعيم في إدارة البلد مع وجود كل هذه الاختلافات والأيديولوجيات والانقسامات السياسية، إذ يقول: «اني اشعر بالعجز في سياسة صف واحد من الطلاب حين يشتد الجدل بينهم، فكيف بالرجل وهو يقود ثورة كبرى كثورة 14 تموز، وفي مجتمع كالمجتمع العراقي، ومهما يكن الحال فإننا يجب ان نحني رؤوسنا اعترافا بما وهب الرجل من مهارة في قيادة سفينة البلد بين هاتيك الأمواج المتلاطمة».

استمرار حملات التشويه

واهما من يعتقد أن العداء وحملات التشويه لثورة 14 تموز قد انتهت بمقتل زعيمها عبد الكريم قاسم ورفاقه الاوفياء بعد انقلاب 8 شباط 1963، بل استمر هذا النهج الذي تبنته جهات إعلامية وثقافية صفراء متخذة عدة أشكال وصور لتتناسب مع الفترة الزمنية وأدواتها، هذا ماتحدث به الدكتور علي النشمي الباحث والموسوعي في شؤون التاريخ، إذ يقول: «مع شديد الأسف هناك مغالطات تاريخية وطمس للحقائق مازالت تطال أهم الحقب الزمنية في تاريخ العراق وهي ثورة 14 تموز وما تلاها، بهدف وغاية ممنهجة من قبل بعض الايديولوجيات الرجعية، مثل التباكي على العهد (الملكي الزاهر) واضفاء الوطنية الحقيقة على شخصية نوري السعيدن وكذلك اتهام الزعيم عبد الكريم قاسم بأنه دكتاتور سلطة ومتمسك بالكرسي او مصطلح انحراف الثورة عن مسارها، وكثير من المغالطات الخطيرة، ومن ثم اخذت تجد لها صدى لدى بعض الأوساط الشعبية البسيطة من دون قصد او جهل بالحقائق نتيجة اتباع سياسة غسل العقول. وتابع النشمي: «إن الطامة الكبرى هي تبني بعض الأوساط الثقافية والشبابية لهذه المعلومات المغلوطة، وهذه تعد جريمة بحق التاريخ فلا يعقل أن تسير الأمور بهذا الاتجاه في بلد له من العمر سبعة آلاف سنة، وهو موطن أولى الحضارات الإنسانية، إذن نحن بحاجة الى إعادة ترتيب قراءة التاريخ بتأنٍ وإعادة الأمور الى نصابها على أساس الحقائقَ والوقائع بصورة علمية وبتجرد».

الصباح

Wed. 14 Jul. 2021 Issue No 5166 الاربعاء 14 تموز 2021 العدد

١٤ تموز ثورة الفقراء